السنة الثانية
العدد 21
شباط 2017
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq

توزع مجانا

العدل والمجتمع
Justice & society
شهرية تصدر عن وزارة العدل

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي
رئيس التحرير
غزوان الظالمي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

خلال ترأسه الاجتماع الثاني للجنة المركزية لكتابة التقارير التعاهدية

وزير العدل: انجزنا التقرير الشامل لحقوق الانسان والذي سيرفع الى اللامم المتحدة

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي على انجاز تقرير حقوق الانسان بصيغته النهائية والذي سيرسم صورة واضحة عن معطيات الواقع العراقي والانتهاكات المرتكبة من عصابات داعش.

جاء ذلك على هامش الاجتماع الدوري للجنة المركزية لحقوق الانسان المعنية بكتابة التقارير التعاهدية للاتفاقيات، والذي كان من اجل مراجعة مقررات التقرير الخاص بحقوق الانسان في العراق.

واكد السيد الوزير على اهمية انجاز مسودة التقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، مشيدا بالجهودة المبذولة من قبل اعضاء اللجان الفرعية المكونة من ممثلي وزارات الدولة واقسام حقوق الانسان التابعة للوزارات والجهات المعنية.

وطلب السيد الوزير من الاعضاء طرح اي تعديل على المقررات الخاصة بتقرير اللجنة من اجل تضمينه بما يساهم في تعديل هذه المقررات وانضاجها بالشكل الذي يتلائم مع ملف حقوق الانسان في العراق لتقديمها الى الامم المتحدة والجهات الانسانية

لرسم الصورة الحقيقية عن الانتهاكات المرتكبة بحق ابناء الشعب العراقي من قبل المجاميع الارهابية وعصابات داعش.

من جانبه استعرض السيد وكيل وزارة العدل/وكالة حسين الزهيري الية نقل مهمة ملف كتابة التقرير التعاهدية من وزارة حقوق الانسان (الملغاة) الى وزارة العدل، ومواعيد تقديم تقارير العراق الدولية الى اللجان المعنية ومراحل اعداد مسودة تقرير العراق الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري وماتضمنه من بيانات ومعلومات تمثل الاجابة على التوصيات ومواد الاتفاقية

واجاب السيد الوكيل عن تساؤلات الاعضاء بخصوص مدى مشاركة المرأة في مؤسسات الدولة، حيث استعرض وفقا للتقرير المعد نسب مشاركة المرأة في بعض وزارات الدولة ومؤسساتها، والتي تتقارب مع نسبة مشاركة الرجل على مستوى السلطة التنفيذية والمناصب القيادية.

وتم التطرق خلال الاجتماع الى الشأن الخاص بالاقليات واستحقاقاتها المتعلقة بالجوانب الدينية والاقتصادية، كما تضمن التقرير جملة من الملاحظات التي تعزز دور المفوضية العليا العراقية لحقوق الانسان ليتسنى لها الاطلاع على تقرير حقوق الانسان بفعالية لمكافحة جميع اشكال التمييز العنصري.

واختتم الاجتماع بمصادقة رئيس وأعضاء اللجنة المركزية على مسودة التقرير، حيث اوصت اللجنة بارسال مسودة التقرير الى الامانة العامة لمجلس الوزراء لعرضه على مجلس الوزراء للمصادقة قبل ارساله الى اللجنة الدولية المعنية من خلال وزارة الخارجية. ينكر ان اللجنة تتكون من لجان فرعية تضم في عضويتها اغلب وزارات الدولة المختصة والجهات غير المرتبطة بوزارة.

بجهودنا نبني الوطن ونردع الارهاب

د. حيدر الزاملي

كرست وزارة العدل عملها الرسمي داخليا وخارجيا لدعم انتصارات قواتنا الأمنية في حربها على عصابات داعش، وتعزيزا لدورها في ضرب جذور الإرهاب الفكرية والمادية عبر التصويت على جملة مقررات حاسمة في اجتماع وزراء العدل العرب تحد من الفكر المتشدد وتساهم في تجفيف منابع الإرهاب، والسعي لتوفير قاعدة معلومات عن الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال جديد فأننا نسعى حاليا الى التواصل مع الأمم المتحدة لعرض تقرير العراق الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وحققنا عبر تمثيلنا للعراق في المحافل الدولية تعاطف دولي على دعم البلد في حربه ضد الجماعات الإرهابية، وفي ظل الأوضاع الصعبة التي مرت بها الحكومة تولينا ملف حقوق الإنسان والذي يعد من اهم الملفات المتعلقة باوضاع المواطنين في عموم المحافظات وفي مقدمتهم اهالي المناطق التي تقع تحت سيطرة العصابات الارهابية، وهذا الملف يتطلب جهد كبير لكتابة تقارير عن جوانب استحقاقات الانسان العراقي والانتهاكات المرتكبة بحقه من جهة، ومن جهة اخرى فقد انتهت الوزارة مؤخرا من انجاز مسودة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري والتي ستعرض على مجلس الوزراء للتصويت عليها ورفعها الى الامم المتحدة، وهذه الالتزامات التعاهدية ملزمة للعراق في الرد عليها وتقديم التقارير وحسب الجداول المعدة لها سابقا ووفق اليات الامم المتحدة والتشريعات الدولية التي دعت الى عدم التمييز العنصري منذ تأسيس المنظمة الدولية للامم المتحدة، حيث تم العمل على أعداد الخلاصات والتوجيهات للاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان من خلال الرجوع الى الدستور والقوانين ذات الشأن، بالإضافة الى متابعة قرارات الامم المتحدة وحقوق الانسان والمنظمات الدولية والوكالات ومتابعة القضايا المهمة الصادرة منها، واهمية متابعة كافة السياسات الوطنية والبرامج والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، والتأكيد على تحديد آلية العمل مع موظفي اقسام حقوق الانسان والتعاون معهم بجدية في انجاز التقارير والتوصيات الخاصة بالاتفاقيات لكتابة هذه التقارير بصيغتها النهائية وبما يتطابق مع احتياج العراق ومؤسساته الرسمية والجهات غير مرتبطة بوزارة.

واستكمالا لانجاز مسودة العراق الخاصة باتفاقية (القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري) ترأسنا الاجتماع الثاني للجنة المركزية لكتابة التقارير التعاهدية، والتي حضرها وكيل وزارة العدل / وكالة السيد حسين الزهيري، والسادة مدراء ومعاوني اقسام حقوق الانسان، وقد تم خلالها التأكيد على انجاز تقرير حقوق الانسان بصيغته النهائية والذي سيرسم صورة واضحة عن معطيات الواقع العراقي والتمييز العنصري بحق جميع فئاته، وقد تحقق من خلال الجهود المبذولة من قبل اعضاء اللجان الفرعية المكونة من ممثلي وزارات الدولة واقسام حقوق الانسان التابعة للوزارات والجهات المعنية تحقيق مسودة شاملة عن التقرير، واضافة المقترحات المطروحة من الاعضاء لتضمينها للتقرير النهائي لرفعها الى مجلس الوزراء تمهيدا لعرضها على الامم المتحدة.

وتحقق خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا تقديم رؤية كاملة عن تساؤلات الاعضاء الخاص بالاقليات واستحقاقاتها المتعلقة بالجوانب الدينية والاقتصادية، كما تضمن التقرير جملة من الملاحظات التي تعزز دور المفوضية العليا العراقية لحقوق الانسان ليتسنى لها الاطلاع على تقرير حقوق الانسان بفعالية لمكافحة جميع اشكال التمييز العنصري.

تكملة الكلمة ص٤

لدى استقباله القائم بمهام السفارة الالمانية في العراق

وزير العدل: تم توثيق جرائم داعش وستعرض على الامم المتحدة لتجريمها ومتابعتها دوليا

أكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان الوزارة مستمرة بتوثيق جرائم داعش وانتهاكها لحقوق الانسان في العراق وستعمل على عرضها على الامم المتحدة لتجريم هذه العصابات دوليا، مبينا ان القوات الامنية والقضاء العراقي تعامل بمهنية عالية مع ملف اعتقال عناصر داعش وصولا الى محاكمتهم وفقا لفقرات القانون العراقي على الجرائم المرتكبة ضد الانسانية.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال لقائه، اليوم الاثنين، في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة القائم بمهام السفارة الالمانية في العراق د. اولبفر شناكنبرج، وبحث الجانبان ملف حقوق الانسان وتداعيات تواجد عصابات داعش في المناطق التي وقعت تحت سيطرة هذه العصابات، كما تم التطرق الى اليات الاعتقال التي تنفذها القوات الامنية لعناصر العصابات الارهابية واجراءات القضاء في اصدار الاحكام بحقهم وصولا الى المراحل النهائية.

وأوضح السيد الوزير: ان وزارة العدل عملت خلال الفترة الماضية على جمع وكتابة التقارير الخاصة بملفات الانتهاكات التي ارتكبتها عصابات داعش ضد جميع اطياف الشعب في سنجار وسهل نينوى وغيرها ومن ضمنها عمليات سبي النساء والأطفال والمقابر الجماعية.

وأشار السيد الوزير الى ان العراق يرحب بكل من يمد له يد العون والمساعدة والمشورة في جميع المجالات، وان العراق عازم على تسخير جميع طاقاته لإعادة الحياة لمؤسسات الدولة والبنى التحتية التي دمرها داعش في الفترة الماضية من اجل اعادة جميع النازحين على العودة من اهالي المناطق المحررة.

طالبت الصحيفة وكاتب المقال باعتذار رسمي عن المغالطات الكبيرة بحقها

وزارة العدل: نأسف لتهجم شخصية إعلامية "أكاديمية" وللجهل في خطابه

عبرت وزارة العدل، عن أسفها الشديد للتخبط الكبير الذي اتسم به خطاب احد أبرز الشخصيات الإعلامية والتي تتربع على هرم اعرق مؤسسة أكاديمية في البلد.

إعلام وزارة العدل: رصد عمودا صحفيا لعميد كلية الإعلام في جامعة بغداد د. هاشم حسن، بعنوان (موظفة توقف عقد قران العشرات...!) ضمن زاوية "كاتيوشا" والمنشور في صحيفة المشرق الغراء بالعدد (3667)، يبدو إن إدارة الصحيفة ومن باب ثقتها المطلقة بالكاتب لم تطلع على المغالطات التي يتضمنها هذا المقال والذي على ما يبدو أن أسلوب كتابته يقع تحت بافطة "إسقاط فرض" الواجب اليومي المترتب عليه مقابل الأجور الشهرية المحدد له من إدارة الصحيفة.

وقال اعلام الوزارة: إن كتابة أية مادة صحفية وفقا لمناهج كلية الإعلام الأكاديمية تفرض على الكاتب ان يستحضر جميع المعلومات عن المادة المراد تسخيرها من اجل تقديم مادة مهنية تساهم في أغناء معلومات المتلقي، إلا انه وكما يبدو إن عميد كلية الإعلام ليس له دراية إن دائرة الأحوال المدنية ومحكمة البداءة ليست من بين "المؤسسات" التابعة لوزارة العدل.

وأضافت: من الواجب على عميد كلية الإعلام عدم التهجم على أية جهة أو مؤسسة دون التثبت من حقيقة تقصيرها وهل هذا سلوك فردي او غير ذلك فضلاً عن تبعيتها لأي وزارة، علما إن المحاكم قد انفصلت عن وزارة العدل منذ عام 2003، وانضوت تحت سلطة مجلس القضاء الأعلى، وان دائرة الاحوال المدنية تتبع الى وزارة الداخلية، ويبدو إن هذه المعلومات غائبة عن علم كاتب المقال واوقعته في خانة التهجم غير المسؤول على وزارة العدل.

وأفادت: ان الوزارة تطالب صحيفة المشرق باعتذار رسمي عن المقال الذي تسبب بإساءة قد تكون مقصودة ضمانا لعدم تكرار هذه الحالة، وعملا بحرية الرأي التي توجب عدم التشهير دون وجه حق او وجود وثائق ومعلومات مؤكدة عن الموضوعات المنشورة على صفحاتها، وأهمية تنبيه الكاتب الى التزام الموضوعية في كتاباته، وسيصار الى نشر الرد على المواقع الرسمية للوزارة عملا بحق الرد الذي يضمنه القانون والدستور العراقي.

ونوهت الوزارة إلى أنها تدعم الإعلام الوطني الحر الذي ساندها في المحن التي واجهتها أبان تصديها لأخطر الملفات القائمة عليها وفي مقدمتها تطبيق القصاص العادل بالإرهابيين والجناة، والتي دفعت ضريبته أرواح العشرات من موظفيها في العمليات الإرهابية عامي (2009 و2013)، والذي لم يتطرق له كاتب المقال من قريب أو بعيد.

خلال استقباله السفير البنغلاديشي في العراق

وزير العدل: الحكومة حريصة على حماية العمال وجميع الرعايا الاجانب وفقا للقانون

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي ان الحكومة حريصة على حماية العمال والرعايا الاجانب في العراق من استغلال بعض الشركات لهم خارج الاطر القانونية، مشددا على تعزيز سبل التنسيق بين السفارة البنغلاديشية مع الجهات الحكومية والمؤسسات الاستثمارية.

ذكر ذلك السيد الوزير خلال استقباله بمكتبه الرسمي سعادة سفير بنغلاديش السيد ابو مقصود فرهاد، موضحا ان هناك شركات وهمية تستغل العمال البنغلاديشيين لتحقيق الارباح المالية على حساب الضمانات القانونية.وابدى السيد الوزير الاستعداد التام للتعاون مع السفارة البنغلاديشية في بغداد وتقديم المساعدة والتسهيلات اللازمة والمتعلقة بالتشريعات التي تساهم في تنظيم وحماية اليد العاملة الاجنبية، بما يحقق حصانة كاملة لحقوقها والواجبات المترتبة على تعاقداتها.

واضاف السيد الوزير: الى ان هنالك الية تنظم عمل عموم العمال الاجانب في العراق، تتم من خلال التنسيق بين السفارات والجهات المعنية، موضحا ان هذه الاجراءات من شأنها تجنيبهم التعرض للمسائلة القانونية.

خلال زيارته لمقر الامانة العامة للتحكيم التجاري

وزير العدل: نشر ثقافة التحكيم في مؤسسات الدولة سيطور قابلياتها قانونيا

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان انفتاح مؤسسات الدولة على نشاط اتحاد التحكيم التجاري سيطور قابلياتها قانونيا، انطلاقا من امتلاكه للخبرات اللازمة في تطوير مجال عمله وتأطير الجانب الاستثماري باعتباره احد الضمانات الاساسية للنهوض في هذا الجانب الاقتصادي في العراق.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال زيارته، الى مقر الامانة العامة للاتحاد العربي للتحكيم التجاري للأطلاع على سير العمل فيه ومناقشة افاق عمله خلال العام الحالي ٢٠١٧.

وبحث السيد الوزير خلال لقائه الامين العام للاتحاد المستشار كزار الربيعي، اهمية التعاون والانفتاح على مؤسسات الدولة والمساهمة في تطوير قابلياتها من الناحية القانونية، والتعريف بالجانب الاستثماري المتحقق من وجود الاتحاد كواجهة قانونية توجد ضمانات للشركات الاستثمارية من جهة، اضافة الى دورها الاساس في حفظ استحقاقات الدولة ومؤسساتها والشركات الاستثمارية والتجارية المحلية. بدوره، استعرض الامين العام للاتحاد العربي للتحكيم التجاري المستشار كزار الربيعي، خطة العمل الموضوعة للعام الحالي، موضحاً ان الدورات التي يقيمها الاتحاد ستكون موحدة، كاشفاً عن الاتفاق مع معهد (فوستو) الدولي لاجراء دورات تدريبية من شأنها صقل خبرات القانونيين والمحامين الذين سيتولون جانب المرافعات الخارجية للمساهمة في تعزيز خبراتهم في هذا المجال الهام. واتفق الامين العام للاتحاد مع طرح السيد الوزير الذي وجه من خلاله على ضرورة ان تكون مناهج الدورات مركزة ورصينة تتوافر فيها الجانبين الاكاديمي والمهني لتكون بمثابة منهجا معتمدا في مواكبة التطور القانوني المرتبط بمجالات الحداثة والتطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده العالم. يشار الى ان الزيارة حضرها كل من السادة المدراء العامون لدوائر التنفيذ والكتاب العدول والوقائع العراقية.

وزير العدل: تعزيز العلاقات العربية ينشل مخططات الارهاب ويحجم خطره
2

مكتب المفتش العام يقيم دورة تثقيفية بشأن كيفية اعداد البحوث والدراسات
3

وكيل وزارة العدل: انجزنا التقارير والتوصيات الخاصة بالاتفاقيات وفقاً لمقررات الدستور
4

محكمة القضاء الاداري في وزارة العدل تستنكر الهجمة الاعلامية المغرضة عليها
5

خلال جلسة مجلس العدل الاولى لعام 2017

وزير العدل: تلبية متطلبات عمل الدوائر العدلية في المحافظات سيرتقي بمستوى العمل

وزير العدل:اهمية توحيد احتياجات ومعوقات العمل في الدوائر العدلية، وتقديم متطلبات الدوائر بشكل منفرد

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، اهمية تلبية متطلبات عمل الدوائر العدلية في محافظات البلاد وانعقاد جلسات مجلس العدل في المحافظات وبشكل دوري للوقوف على احتياجات الدوائر العدلية بشكل مباشر يحقق نجاح العمل فيها، داعيا المدراء العامين الى تشكيل لجان خاصة بجميع الدوائر العدلية لتحديد احتياجات العمل ومعوقاته من اجل تطبيق الخطة الاستراتيجية للوزارة وفقا للموازنة المالية لعام 2017.

اعلن السيد الوزير عن ذلك خلال جلسة مجلس العدل الاولى للعام 2017، المنعقدة، والتي حضرها وكيل الوزارة/ وكالة الاستاذ حسين الزهيري ورئيس مجلس شورى الدولة الاستاذة سامية كاظم، والسادة المدراء العامين للدوائر العدلية.

وابتدأ السيد الوزير الجلسة بمراجعة جدول متابعة قرارات مجلس العدل في الجلسة الاخيرة للعام 2016، داعيا الى ضرورة ضغط النفقات المالية تماشيا مع محددات الموازنة المخفضة وبما يحقق استمرارية العمل والنهوض بواقعه خلال العام الجاري.

وبحث السيد الوزير واعضاء مجلس العدل المقترح المقدم من السيد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية بشأن استحداث وحدة الدعم النفسي والاجتماعي في دائرة الاصلاح، والخاصة بدراسة ومتابعة الحالة للنزلاء بعد اطلاق سراحهم حيث ان هذا المشروع يساهم في تحقيق الجانب الاصلاحي للنزلاء قبل وبعد الافراج عنهم، بهدف دمج هؤلاء الافراد بالمجتمع في البرامج ذات الطابع الانساني.

ووجه السيد الوزير باهمية استحداث مركزاً للدراسات القانونية يرتبط بمكتب الوزير، وان يقوم باعداد الدراسات القانونية وتقديم المشورة الداخلية للوزارة، اضافة الى قيامه بتقديم الخدمات الاستشارية للمواطنين والشركات الاهلية او الاستثمارية وبما يحقق توافقا قانونياً في انظمة تأسيسها.

واوعز السيد الوزير وفقا لمطلب مقدم من مدير عام دائرة التسجيل العقاري، بتقديم جرد كامل لجميع الموظفين في الدوائر العدلية ضمن تخصصاتهم ودرج الاحتياج الفعلي لكل دائرة من اجل الوقوف على احتياجات الدوائر وتقديمه ضمن جداول لجرد الملاك بالنظر للنقص الحاد في التخصصات القانونية والمحاسبية في ملاكات الدوائر العدلية.

ووافق السيد الوزير على مقترحات السيد مدير عام دائرة الكتاب العدول على اهمية ايجاد قسم خاص بالحراس العدليين للدوائر العدلية ذات الاحتكاك المباشر مع المواطنين لتوفير الحماية للموظفين الذين يؤدون اعمالهم، ومؤكدا ايضا على اهمية الشروع ببحث استحداث منصب الملحق العدلي في السفارات العراقية من اجل تلافي حدوث الاخطاء في الوكالات والاعمال القانونية الخاصة بوزارة العدل في الخارج ومتابعتها.

بدوره، اكد السيد وكيل الوزارة / وكالة، على اهمية توحيد احتياجات ومعوقات العمل في الدوائر العدلية، وتقديم متطلبات الدوائر بشكل منفرد للتوصل الى آليات خاصة لتوفيرها وفقا للتخصيصات المحددة لها ضمن الموازنة وفرز المتطلبات غير القابلة للتحقيق والتي يمكن درجها ضمن الاحتياجات الخارجة عن قابلية الوزارة.

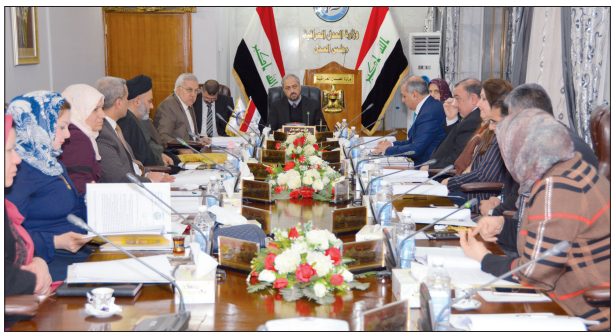

خلال استقباله لوفد كتلة دعم الدولة

وزير العدل: شباب العراق ذخيرة المستقبل وأساس مستقبل الوطن

قال وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان شباب العراق ذخيرة المستقبل والأساس الذي سيبنى عليه مستقبل الوطن.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي، وفد كتلة دعم الدولة.

وتطرق السيد الوزير الى عدد من الموضوعات التي من شأنها ان تساهم في انجاح العملية الديمقراطية وايجاد حلقات تواصل بين الاوساط الشعبية ومراكز صنع القرار في جميع المستويات وفقا لفقرات القانون والدستور العراقي.

من جانبه اشاد الوفد الممثل لكتلة دعم الدولة، بالدور الكبير الذي جسدته وزارة العدل في الخدمات المقدمة للمواطنين في عموم المحافظات، مؤكدين ان هذه الزيارة تأتي تثمينا للدور الكبير الذي حققه السيد وزير العدل د.حيدر الزاملي في تبني احتياجات المواطنين وايصال صوت المواطنين في شتى المجالات الى مؤسسات الدولة ذات العلاقة تماشيا مع النهج الاصلاحي للحكومة.

وفي ختام اللقاء قدم الوفد الزائر نسخة من المصحف الكريم للسيد الوزير تثمينا لدوره الكبير ولجهوده المبذولة في دعم التواصل بين المواطن والمسؤول.

بعد تجاهل ادارتها الاعتذار عن تجاوزها وأخطائها السابقة بحق الوزارة

وزارة العدل: جريدة المشرق تلجأ للافتعال والفبركة بعد ان ظلت طريق المهنية

أطلت جريدة المشرق في عددها (٣٦٧٤) الصادر يوم الاثنين، المصادف ٢٠١٧/١/٢٣، بخبر مفبرك نسب الى النائب السيد يوندام كنا، نقلته عنها قناة الديار الفضائية، تضمن معلومات عن وجود (٢٣) الف عقار خاص بالمسيحيين تم تزويرها في دائرة التسجيل العقاري في بغداد.

وقال اعلام الوزارة: انه وبعد الاتصال الهاتفي بالسيد النائب يوندام كنا، اكد ان الصحيفة فبركت الخبر المذكور بما يؤدي الى توجيه اصابع الاتهام الى دائرة التسجيل العقاري، مبينا انه صرح بوجود (٢٣) الف عقار تم اغتصابها بالقوة ويتم العمل حاليا مع مكتب رئيس الوزراء وعمليات بغداد لإزالة هذه التجاوزات.

واضاف اعلام الوزارة: ان النائب يوندام كنا قال: انه لم يتطرق الى دائرة التسجيل العقاري ضمن تصريحه، كون المغتصبين اعتمدوا مبدأ القوة في الاستيلاء ووضع اليد على العقارات المذكورة، وبدون اي (تسجيل او أي اجراء رسمي).

يشار الى ان وزارة العدل طالبت بتاريخ ٢٠١٧/١/١٩، صحيفة المشرق وعميد كلية الاعلام باعتذار رسمي عن موضوع اخر نشرته الصحيفة ضمن زاوية كاتيوشا التي تضمنت عمودا للدكتور هاشم حسن، اورد مغالطات اسندها لوزارة العدل، علما ان الدوائر التي تطرق اليها في موضوعه عائدة لمؤسسات حكومية اخرى.

وبذلك فالوزارة تحتفظ بحقها بالرد على هذه التجاوزات وضمن القانون ضد هذه الجريدة بعد فقدانها للانضباط المهني.

خلال استقباله سعادة السفير الليبي لدى العراق

وزير العدل: تعزيز العلاقات العربية يفشل مخططات الارهاب ويحجم خطره

دعا وزير العدل د. حيدر الزاملي، الى ضرورة تعزيز العلاقات بين الدول العربية لمواجهة الارهاب وافشال مخططاته وتحجيم خطره.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، اليوم الاربعاء، سعادة السفير الليبي في العراق ناجي احمد شلغم، مبينا ان المرحلة الراهنة تتطلب تعزيز دور الوعظ والارشاد الديني، بالاضافة الى دور العشائر والقبائل العربية، لتوعية الشباب ومواجهة المؤامرات الداعمة للارهاب وافشالها، عبر اعادة توطيد اصر المحبة والتاريخ المشترك بين الشعوب العربية.

واوضح السيد الوزير: ان وزارة العدل تؤدي دور مهم في ملف الحرب على الارهاب باعتبارها جهة تنفيذية تتولى ملف تنفيذ احكام القضاء والقانون بحق كل من تسول له نفسه العبث بامن البلد، اضافة الى تكليفها بمهام ملف حقوق الانسان، وقد حققت في هذا الجانب مهمة المشاركة في المحافل العربية والدولية، والتي تحقق من خلالها اجماع على اقرار مشاريع قوانين عربية لتجريم الارهاب وتشريعات تصب في جانب تجفيف منابعه ماديا وفكريا.

بدوره، أشاد سعادة السفير الليبي السيد ناجي احمد شلغم، بالدور الكبير لوزارة العدل في حرب العراق ضد الارهاب من خلال تنفيذها احكام القضاء والقانون بحق الجناة من القتلة، ونجاحها في ادارة ملف حقوق الانسان، مؤكدا ان الوزارة ارتقت مرتبة متقدمة في ملف حقوق الانسان على الرغم من الازمة المالية والامنية التي يمر بها العراق.

خلال لقائه مدير عام دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء

وزير العدل: استحداث هذه الدائرة سيفعل اطر العمل الخاصة بضمان حقوق المرأة

اكد وزير العدل د.حيدر الزاملي، ان استحداث دائرة (تمكين المرأة)، من شأنه تفعيل أطر العمل الخاصة بهذه الشريحة وتلبية المتعلقات الخاصة بوزارة المرأة (الملغاة) واكمال ملفاتها.

ذكر السيد الوزير ذلك، خلال لقاء في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، جمعه بمدير عام دائرة تمكين المرأة في الامانة العامة لمجلس الوزراء د. ابتسام عزيز والوفد المرافق لها، وحضر اللقاء وكيل الوزارة السيد حسين الزهيري، ومدير عام دائرة العلاقات العدلية السيد كامل أمين.

وابدى السيد الوزير الاستعداد لتعاون الوزارة في شتى المجالات وترشيح منسق من الوزارة مع الدائرة لأجل تنسيق جميع القضايا التي تساهم في انجاح عمل هذه الدائرة، بما فيها تقديم التسهيلات اللازمة من مجلس شورى الدولة في الجانب القانوني، بالاضافة الى ضم الدائرة الى اللجنة الوطنية لكتابة التقارير والرد عليها.

من جانبه، قدم الوفد الزائر، شرحا كاملا عن تفاصيل ملف دائرة (تمكين المرأة)، ودورها في تلبية احتياجات المرأة العراقية وتمثيلها في الحكومة، مشيدين بدور الوزارة في تقديم العون اللازم لتوفير الهيكلية القانونية لهذه المؤسسة وبما يتماشى مع توجه الحكومة في ملف الاصلاح الاداري.

وزارة العدل

تستنكر الكذب الصادر من بعض الشخصيات والجهات المعروفة بتلونها وانحرافها

ظهرت بالآونة الاخيرة بعض الشخصيات المعروفة بالكذب والتدليس والنفاق لتنشر سيلاً من الاكاذيب والاتهامات العارية عن الصحة متهمة بها وزارة العدل و بعض المؤسسات التابعة لها وبدون دليل على هذه الاقاويل الا ماتتناقله مواقع التواصل الاجتماعي المغرضة والتي ثبت السموم في جسم المجتمع لاغراض التصفية السياسية والتي يمكن تمييز انتمائها السياسي بشكل واضح، وما هذه الهجمات الا كسابقاتها التي حاولت النيل من عزيمة هذه الوزارة العريقة، وسوف تخرس كما خرست سابقاتها حينما تتضح قانونية ومهنية مسار الوزارة.

ويترفع اعلام الوزارة عن ذكر اسماء وصفات هؤلاء المدعين ونتركهم في غيهم يعمهون.

خلال لقائه رئيس مؤسسة السجناء السياسيين

وزير العدل: تضحيات السجناء السياسيين كشفت زيف النظام المباد

اكد وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان تضحيات السجناء السياسيين كشفت زيف النظام المباد، وعززت أسس الديمقراطية في العراق الجديد.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي، رئيس مؤسسة السجناء السياسيين د.حسين السلطاني، مبينا ان الوزارة مستعدة للتعاون مع المؤسسة من أجل تقديم كل ما يساهم في تلبية احتياجات هذه الشريحة التي عانت من الجور والاضطهاد ابان فترة حكم النظام الصدامي المباد.

من جانبه، اكد رئيس مؤسسة السجناء السياسيين د.حسين السلطاني، ان بعض فقرات القانون الخاص بالسجناء السياسيين بحاجة الى اجراء بعض التعديلات، من اجل المساهمة في حفظ استحقاقات هذه الشريحة، مشيدا بالدور الكبير الذي تلعبه وزارة العدل في التعامل مع متطلبات السجناء السياسيين الذي عانوا من انتهاك فاضح ساهم بمصادرة جميع استحقاقاتهم، ما يتطلب تعويضهم بالشكل الذي يتناسب مع تضحياتهم.

وحضر اللقاء نائب رئيس مجلس شورى الدولة المستشار د. كريم خميس.

خلال استقباله وفد ناحية السيبة في محافظة البصرة

وزير العدل: مهام الوزارة حماية حقوق المواطنين وتوفير الخدمات العدلية

قال وزير العدل د. حيدر الزاملي، ان المهام الاساسية للوزارة هي حماية حقوق المواطنين وتوفير الخدمات العدلية لهم، وتخفيف العبء عن كاهلهم، من خلال استحداث الدوائر العدلية وفرفدها بكوادر وظيفية متخصصة.

ذكر السيد الوزير ذلك خلال استقباله في مكتبه الرسمي بمقر الوزارة، وفدا من ناحية السيبة التابع لمحافظة البصرة، ضم كل من النائبة عهود الفضلي ومدير الناحية ورئيس المجلس البلدي وشيوخ ووجهاء الناحية، مبينا ان استحداث اي دائرة او ملاحظية يتم من خلال تشكيل لجنة تحدد نوع الاستحقاق الاداري لاي ناحية او قضاء.

وطرح الوفد خلال اللقاء، اهم المشاكل التي يعاني منها اهالي ناحية السيبة، وفي مقدمتها افتقارهم للدوائر العدلية المهمة خصوصا دائرة التسجيل العقاري والمشاكل التي خلفتها الحروب التي واجهت البلد وعانت منها الناحية بشكل كبير، ما يثقل كاهل المواطنين عند مراجعتهم لتلك الدوائر في المناطق المجاورة.

واكد السيد الوزير، استعداد الوزارة لمتابعة مشاكل الاهالي المتعلقة بالعقارات، واستحداث دوائر عدلية تنهي معاناتهم بالتعاون مع الادارة المحلية للناحية، موضحا ان اغلب الاقضية والنواحي في المحافظات تم رفدها بالدوائر العدلية الفرعية والكوادر اللازمة لها، وان الوزارة مستمرة بتوفير الخدمات العدلية لتشمل جميع المناطق.

من جانبه اشاد الوفد بالدور الكبير الذي قدمه السيد الوزير في خدمة المواطنين فيما يخص تقديم الخدمات من خلال الدوائر العدلية والدوائر التي استحدثت مؤخرا، ودورها الكبير في توفير احتياجات المواطنين.

ضمن توجيهات تطوير السجون وتقييم الاداء

اللجنة الوزارية تواصل عملها بتفقد وتفتيش الاقسام الادارية والسجنية

اجرت اللجنة المتخصصة بالمتابعة وتدقيق الاداء الوظيفي والمشكلة من قبل وزارة العدل العراقية بإجراء جولاتها التفتيشية والتفقدية في الأقسام الادارية والسجنية التابعة لدائرة الاصلاح العراقية ضمن خطة شاملة اقرتها الوزارة مؤخرا في المراجعة وتقييم اداء عمل دائرة الإصلاح العراقية.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان اللجنة الوزارية بدأت اولى جولاتها التفتيشية في مقر الدائرة العامة، ولازالت مستمرة بعملها في اجراء الزيارات وتقييم الاقسام السجنية والمواقف الاصلاحية والأقسام الادارية والشعب التابعة لها.

من جهته بين عضو اللجنة الوزارية ومدير قسم ادارة الجودة في الوزارة تحسين علي موسى ان من مهام اللجنة اجراء التدقيق والتفتيش للسجلات وألأبنية والاقسام

الادارية والشعب التابعة لها في المواقف والأقسام الاصلاحية وتقييم اداء الملاكات وتوثيق نسب الانجازات السنوية، والتأكد من تطبيق النظام الداخلي، وانجاز الاوامر الادارية، وتوفر معايير الجودة في الاداء الوظيفي، وشروط السلامة العامة والنظافة في البنايات والمواقع الخدمية التابعة لدائرة الاصلاح العراقية.

وأضاف ان اللجنة قامت ومنذ اليوم الاول بإجراء الاجتماعات واللقاءات الموسعة مع مدير عام دائرة الاصلاح العراقية وعددا من مدراء الاقسام ونفذت جولات تفتيشية اعتمدت في تنفيذها على زيارات ميدانية لمختلف الأقسام الادارية في مقر الدائرة العامة بهدف التعرف على المستويات الحقيقية في اداء ملاكاتها الوظيفية.

يشار الى ان لجنة التقييم الوزارية يتراسها وزير العدل د. حيدر الزاملي، وعضوية كل من المستشار قاسم عبادي العامري نائب الرئيس، ومعاون المفتش العام مرتضى نعيم الوائلي، مدير قسم ادارة الجودة تحسين علي موسى، مدير قسم المتابعة والتنسيق حسين فالح حسن، مدير قسم حقوق الانسان قاسم جاسم حطاب، وممثل عن الدائرة القانونية ومقرر اللجنة المعاون القضائي عبد الرحمن ياسين عبد، وممثل عن الدائرة القانونية، وممثل عن دائرة التخطيط العدلي، وممثل عن قوة حماية وزارة العدل.

ضمن خطة الوزارة للنهوض بالواقع الخدمي للدوائر العدلية

وزارة العدل تفتتح دائرة كاتب عدل النهروان في بغداد

افتتحت وزارة العدل، دائرة كاتب عدل النهروان بمحافظة بغداد، ضمن خطة الوزارة للنهوض بالواقع الخدمي للدوائر العدلية.

وقال مدير عام دائرة الكتاب العدول حسين الطائي: ان افتتاح دائرة كاتب عدل النهروان جاء بتوجيه من وزير العدل د. حيدر الزاملي وبإشراف الدائرة العامة للكتاب العدول، وذلك لحاجة اهالي الناحية لمثل هذه الدوائر الخدمية، مبينا ان الاهالي كان يعانون من بعد مسافة الدوائر العدلية عن محل سكناهم، بالاضافة الى الزخم الحاصل في تلك الدوائر.

واضاف المدير العام: ان الوزارة تسعى الى استكمال العمل في دوائر الكتاب العدول في المناطق المحررة من خلال افتتاح واستحداث دوائر جديدة بغية تخفيف العبء عن كاهل المواطنين، والاستمرار في تقديم الخدمات العدلية في تلك المناطق.

من جهتهم، عبر اهالي الناحية عن شكرهم وامتنانهم لوزير العدل د. حيدر الزاملي، وجهوده الكبيرة للنهوض بالواقع الخدمي للدوائر العدلية، واسهامه في التخفيف من معانات اهالي الناحية.

تضمن عددا من القوانين والقرارات والتعليمات

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4428)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4428)، والذي تضمن عددا من القوانين والقرارات والتعليمات، التي اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية شذى عبد الملك: ان العدد (4428) تضمن قانون تصديق اتفاق خدمات جوية بين حكومة جمهورية العراق وحكومة دولة الكويت رقم (28) لسنة 2016، بالاضافة الى تضمنه قانون الحفاظ على الوثائق رقم (37) لسنة 2016.

واضافت المدير العام: ان عددا من القرارات وردت في العدد (4428)، حيث تضمن قرار رقم (43) لسنة 2016 الخاص بتحرير المختطفات الايزيديات، بالاضافة الى قرار رقم (44) لسنة 2016 الخاص بالحدود الادارية لمحافظة نينوى، موضحة ان العدد تضمن تعليمات تصنيع وتهيئة وتجهيز المبيدات رقم (1) لسنة 2016، كما تضمن اعلانات تأسيس جمعيات تعاونية.

شارك فيها (20) نزيلة بالتنسيق مع العتبة الحسينية المقدسة

دائرة الاصلاح العراقية قسم النساء الاصلاحي في الحلة يقيم دورتين مهنية وتعليمية

اجرت ملاكات تأهيل النزلاء في سجن الحلة التابع لدائرة الاصلاح العراقية دورتين تدريبية، الاولى مهنية بفن الحلاقة، والثانية تعليمية عن قيادة الحاسوب، وباشترك 20 نزيلة في كلتا الدورتين. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان الدورتين ضمن اسلوب الدورات المسرعة واستمرتا لمدة شهر واحد لتدريب (10) نزيلات على اساسيات فن الحلاقة والتجميل، والثانية ضمت (10) نزيلات ضمن دورة تعليمية اخرى على الحاسوب. وأضاف المدير العام: ان اقامة الدورتين رافقتها تطبيق برنامج للمطالعة والتثقيف للنزيلات من خلال الاستفادة من برنامج التعاون والتنسيق مع العتبة الحسينية المقدسة التي زودت القسم بعدد من المطبوعات والإصدارات الدينية والثقافية للاستفادة منها في عملية التأهيل التربوي والسلوكي لنزيلات القسم.

دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر تشرين الثاني من العام الماضي 2016

اعلنت دائرة التنفيذ في وزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر تشرين الثاني من العام الماضي 2016.

وقالت مدير عام دائرة التنفيذ ذكرى عبدالرحيم، ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر تشرين الثاني من العام 2016، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (اثنا عشر مليار وسبعمائة واربعة عشر مليون ومائة واربعة وثمانون الف واربعمائة وخمسة وعشرون دينار)، بينما بلغت الامانات المصروفة لمستحقيها (اثنا عشر مليار وستمائة وتسعة وسبعون مليون ومئتان وثمانية وتسعون الف وواحد وسبعون دينار)، مشيرة الى ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (خمسمائة وسبعة عشر مليون وسبعمائة وواحد وثلاثون الف ومئتان وسبعة وتسعون دينار).

واضافت المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، مشيرا الى ان مجموع الاحكام بلغت (3120) منها (1692) حكم بالنفقة، بالاضافة الى الاحكام التي حسمتها الدائرة ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها، مؤكدة ان الاحكام المتعلقة بالديون بلغ مجموعها (1574) حكم، بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (223) حكم.

المعهد القضائي يعلن عن مباشرة الطلبة ضمن الدورة(39) للعام الدراسي الجديد

اعلن المعهد القضائي عن مباشرة الطلبة ضمن الدورة (39) للعام الدراسي الجديد حيث بلغ عدد الملتحقين بها (32) طالباً.

وقال مدير عام المعهد القضائي د.رياض حسين: خلال استقباله لطلبة المعهد ان سياق العمل بروح الفريق الواحد يؤهل الطلبة علميا وعمليا، كما سيتم صقل شخصية الطالب منذ اللحظات الاولى ضمن منهاج متطور سيتلقاه الطلبة خلال عامين دراسيين وبمراقبة علمية اكاديمية مستمرة. وأضاف المدير العام: ان المعهد القضائي وفر الاجواء العلمية واللوجستية المناسبة للطلبة، من اعداد المحاضرات العلمية، وتوفير سكن مناسب طيلة فترة الدراسة في المعهد.

لجنة من المفوضية العليا لحقوق الانسان تزور قسم الرصافة الثالثة

استقبلت دائرة الاصلاح العراقية قسم الرصافة/ 3، لجنة تابعة للمفوضية العليا لحقوق الانسان.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان لجنة من المفوضية المستقلة العليا لحقوق الانسان في العراق، زارت سجن الرصافة/ 3، للاطلاع على الواقع الصحي والخدمي للنزلاء واليات العمل المتبعة في السجن، بالاضافة الى الاطلاع على الإجراءات الصحية وخدمات الاطعام وتوزيع الادوية والعلاجات الطبية على النزلاء.

واضاف: ان اللجنة اجرت جولة ميدانية شملت القواطع السجنية والوحدات الخدمية، استمعت خلالها الى عدد من النزلاء، مؤكدا ان ادارة السجن قدمت كافة التسهيلات لإنجاح مهمة اللجنة . من جانبها اشاد اللجنة بتجاوب وتعاون ادارة السجن مع اللجان والمنظمات الانسانية وتوفيرها الخدمات الصحية والانسانية التي تتوافق مع المعايير الدولية في ادارة السجون الاصلاحية.

مكتب المفتش العام يقيم دورة تثقيفية بشأن كيفية اعداد البحوث والدراسات

اقام مكتب المفتش العام لوزارة العدل دورة تثقيفية بشأن كيفية اعداد البحوث والدراسات تنفيذا لخطة المكتب لعام 2017 في قاعة مجمع الدوائر العدلية في الكرخ.

وحضر الندوة عدد من موظفي المكتب من حملة شهادة البكالوريوس، وألقى خلالها الاستاذ في كلية القانون/ جامعة بغداد المستشار الدكتور علي فوزي ابراهيم محاضرة حول هذا الموضوع، وبما يساهم في اعداد البحوث والدراسات للموظفين.

ودعا المستشار ابراهيم الى استحداث قسم خاص في مكتب المفتش العام للبحوث والدراسات، لتطوير اعمال المكتب وفتح افاق مستقبلية تساعد في رفع مستوى الموظفين العلمي والعملي.

ومن المقرر ان تقام دورات اخرى للموضوع ذاته من اجل اتاحة الفرصة امام جميع موظفي المكتب للاستفادة من كتابة البحوث والدراسات.

دائرة الاصلاح العراقية تباشر بتطبيق برنامج تدريبي تضمن اقامة 12 دورة تعليمية ومهنية

اجرت ملاكات تأهيل وتشغيل النزلاء في سجن الحلة المركزي التابع لدائرة الاصلاح العراقية، بتطبيق برنامج تدريبي موسع تضمن اقامة 12 دورة تدريبية.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان ملاكات تأهيل النزلاء باشرت بفعاليات خطة واسعة بالتدريب من خلال اقامة دورات مهنية ورياضية وتعليمية شارك فيها اكثر من (190) نزيل.

وأضاف المدير العام: ان الدورات المقامة كانت تعليمية في الحاسوب والمطالعة ومحو الامية ودورات فنية في الخط والرسم، ومهنية في الخياطة، والحلاقة، والنجارة، ودورات رياضية، وتأهيل بدني، وعلاج طبيعي، مشيرا الى ان فعاليات هذا البرنامج ستشهد اقامة دورات تطويرية وتكميلية وافتتاح ورش انتاجية جديدة.

تضمنت اليات وإجراءات نظام ادارة الجودة

قسم الجودة: تنظيم دورات لموظفي المعهد القضائي ورعاية القاصرين

اجرى قسم ادارة الجودة والتطوير المؤسسي في وزارة العدل ورشة عمل لموظفي المعهد القضائي ودائرة رعاية القاصرين لتطبيق معايير الجودة.

وقال مدير قسم الجودة تحسين الجبوري: ان هذه الدورات جاءت بهدف تطبيق معايير الجودة في جميع الدوائر العدلية، وتعريف الموظفين بالمعلومات الخاصة عن هذا التخصص والذي من شانه تطوير واقع العمل في الدوائر العدلية.

وأضاف مدير القسم: ان هذه الدورات تضمنت اليات وإجراءات نظام ادارة الجودة وكيفية الحصول على شهادة الجودة العراقية.

وأوضح مدير القسم: ان هذه الدورات تقام بتوجيه من وزير العدل د.حيدر الزاملي، الذي اوعز بتأهيل موظفي دوائر (التخطيط العدلي، المعهد القضائي، دائرة رعاية القاصرين) لغرض منحهم شهادة الجودة العراقية بعد تخرجهم من هذه الدورات.

مجلس شورى الدولة يعلن عن ابرز نشاطاته خلال شهر كانون الاول من العام 2016

اعلن مجلس شورى الدولة التابع لوزارة العدل، عن ابرز نشاطاته التي حققها خلال شهر كانون الاول من العام الماضي 2016.

وقالت رئيس مجلس شورى الدولة سامية كاظم: حقق المجلس عددا من مشاريع القوانين والتعليمات والانظمة الداخلية الخاصة بوزارة العدل خلال شهر كانون الاول من العام الماضي 2016، من ضمنها مشروع قانون فك ارتباط دائرة اصلاح الاحداث من وزارة العدل والشؤون الاجتماعية والحاقها بوزارة العدل.

واضافت: ان نشاطات المجلس تضمنت، مشاركته في مفاوضات وورش عمل ومؤتمرات داخل وخارج البلد، ابرزها التفاوض مع محامي الجانب العراقي والبنك الفرنسي وابطال الدعوى المقامة ضد الحكومة، بالاضافة الى مشاركته في الاجتماع الرابع لرؤساء ادارات التعاون الدولي والعلاقات الدولية، واجتماع لجنة توحيد المصطلحات القانونية والقضائية، بالاضافة الى الجولة الثانية من برنامج بناء القدرات في مجال الفيدرالية المالية واللامركزية، بالاضافة الى عدد من المشاركات الاخرى في الجوانب المتعلقة بعمل المجلس.

واضافت: ان المجلس انجز (12) مشروع قانون، و(23) مشروع تعليمات، ومشروعين نظام داخلي، بالاضافة الى (14) بيان رأي ومشورة قانونية، بالاضافة الى ارشفة (308) قانونا.

بجهودنا نبني الوطن ونردع الارهاب

كرست وزارة العدل عملها الرسمي داخليا وخارجيا لدعم انتصارات قواتنا الأمنية في حربها على عصابات داعش، وتعزيزا لدورها في ضرب جذور الإرهاب الفكرية والمادية عبر التصويت على جملة مقررات حاسمة في اجتماع وزراء العدل العرب تحد من الفكر المتشدد وتساهم في تجفيف منابع الإرهاب، والسعي لتوفير قاعدة معلومات عن الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، وفي مجال جديد فأننا نسعى حاليا الى التواصل مع الأمم المتحدة لعرض تقرير العراق الخاص بالقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري.

وحققنا عبر تمثيلنا للعراق في المحافل الدولية تعاطف دولي على دعم البلد في حربه ضد الجماعات الإرهابية، وفي ظل الأوضاع الصعبة التي مرت بها الحكومة تولينا ملف حقوق الإنسان والذي يعد من اهم الملفات المتعلقة باوضاع المواطنين في عموم المحافظات وفي مقدمتهم اهالي المناطق التي تقع تحت سيطرة العصابات الارهابية، وهذا الملف يتطلب جهد كبير لكتابة تقارير عن جوانب استحقاقات الانسان العراقي والانتهاكات المرتبكة بحقه من جهة، ومن جهة اخرى فقد انتهت الوزارة مؤخرا من انجاز مسودة اتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري والتي ستعرض على مجلس الوزراء للتصويت عليها ورفعها الى الامم المتحدة، وهذه الالتزامات التعاهدية ملزمة للعراق في الرد عليها وتقديم التقارير وحسب الجداول المعدة لها سابقا ووفق اليات الامم المتحدة والتشريعات الدولية التي دعت الى عدم التمييز العنصري منذ تأسيس المنظمة الدولية للامم المتحدة، حيث تم العمل على أعداد الخلاصات والتوجيهات للاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان من خلال الرجوع الى الدستور والقوانين ذات الشأن، بالإضافة الى متابعة قرارات الامم المتحدة وحقوق الانسان والمنظمات الدولية والوكالات ومتابعة القضايا المهمة الصادرة منها، واهمية متابعة كافة السياسات الوطنية والبرامج والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، والتأكيد على تحديد آلية العمل مع موظفي اقسام حقوق الانسان والتعاون معهم بجدية في انجاز التقارير والتوصيات الخاصة بالاتفاقيات لكتابة هذه التقارير بصيغتها النهائية وبما يتطابق مع احتياج العراق ومؤسساته الرسمية والجهات غير مرتبطة بوزارة. واستكمالا لانجاز مسودة العراق الخاصة باتفاقية (القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري) ترأسنا الاجتماع الثاني للجنة المركزية لكتابة التقارير التعاهدية، والتي حضرها وكيل وزارة العدل / وكالة السيد حسين الزهيري، والسادة مدراء ومعاوني اقسام حقوق الانسان، وقد تم خلالها التأكيد على انجاز تقرير حقوق الانسان بصيغته النهائية والذي سيرسم صورة واضحة عن معطيات الواقع العراقي والتمييز العنصري بحق جميع فئاته، وقد تحقق من خلال الجهود المبذولة من قبل اعضاء اللجان الفرعية المكونة من ممثلي وزارات الدولة واقسام حقوق الانسان التابعة للوزارات والجهات المعنية تحقيق مسودة شاملة عن التقرير، واضافة المقترحات المطروحة من الاعضاء لتضمينها للتقرير النهائي لرفعها الى مجلس الوزراء تمهيدا لعرضها على الامم المتحدة.

وتحقق خلال الاجتماع الذي عقد مؤخرا تقديم رؤية كاملة عن تساؤلات الاعضاء الخاص بالاقليات واستحقاقاتها المتعلقة بالجوانب الدينية والاقتصادية، كما تضمن التقرير جملة من الملاحظات التي تعزز دور المفوضية العليا العراقية لحقوق الانسان ليتسنى لها الاطلاع على تقرير حقوق الانسان بفعالية لمكافحة جميع اشكال التمييز العنصري.

وفي المجال الخاص باتفاقيات حقوق الانسان واتفاقية (القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري)، فان الوزارة تتعامل مع هذه الملفات وفقا لمقررات ومواثيق الامم المتحدة، والتي تقوم على اساس كرامة البشر ومساواتهم لتحقيق الاهداف الاساسية التي ينشدها تحقيق التعاون الدولي لتعزيز وتشجيع احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا بدون تمييز بسبب العرق او الجنس او اللغة او الدين.

وحرصت الوزارة على التعامل وفقا للاطر القانونية الخاصة بالاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها والتي اعتمدت في ٣٠ تشرين الثاني لسنة ١٩٧٣، وجاءت بنفس متبنيات اعلان الامم المتحدة واتفاقية الجمعية للقضاء على اشكال التمييز العنصري وأكدت على مبدأ المعاقبة على جرائم الابادة الجماعية ومنع وحظر جميع الممارسات التي تهدف الى التمييز العنصري، وقد ركزنا على اعتماد اتفاقية التمييز (في مجال الاستخدام والمهنة)، والتي تم اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية في ٢٥ حزيران لسنة ١٩٨٥، وجاءت تأكيدا على اعلان فيلادفيا الذي اكد على ان البشر متساوين بصرف النظر الى العنصر او العقيدة او الجنس وتثبيت الحق بالعمل من اجل الوصول للرفاهية المادية وتقدمهم الروحي في ظروف توفر لهم الحرية والكرامة والامن الاقتصادي وتكافؤ الفرص، كما حرصنا على تضمين مقررات الاتفاقية الخاصة بمكافحة التمييز في مجال التعليم، اعتمدها المؤتمر العام لمنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في ١٤ كانون الاول لسنة ١٩٦٠، وتم اقرار ان التمييز بالتعليم هو انتهاك للحقوق المنصوص عليها في ذلك الاعلان وان هدف المنظمة الدولية في اقامة التعاون بين الدول الاعضاء بغية دعم الاحترام العالمي لتمتع كل فرد بحقوق الانسان وبالمساواة في فرص التعليم، مع الاخذ بنظر الاعتبار ايجاد حيز للمرأة العراقية في اتفاقية (القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري)، باعتماد اسس اعلان القضاء على التمييز ضد المرأة / اصدرته الجمعية العامة للامم المتحدة في ٧ تشرين الثاني لسنة ١٩٦٧، حيث اكد الاعلان ان الدول الاعضاء ملتزمة بحقوق الانسان الاساسية وكرامته وقيمته وبتساوي الرجل والمرأة في الحقوق وان التمييز ضد المرأة يتنافى مع كرامة الانسان وخير الاسرة والمجتمع، وقد تجسد في الاتفاقية اعتماد جميع متبنيات والاتفاقيات والتعهدات الاخرى المتعلقة بحقوق الانسان الدولية والتي عملت الحكومة على تكريسها ضمن مؤسساتها الرسمية والاخرى غير المرتبطة بوزارة.

وزير العدل
د. حيدر الزاملي

دائرة الاصلاح العراقية تنفذ ممارسة امنية لمواجهة الحالات الطارئة

نفذت الملاكات الامنية في دائرة الاصلاح التابعة لوزارة العدل وبالتنسيق مع المقر المسيطر والقوات الامنية ممارسة افتراضية لمواجهة الحالات الطارئة او التعرضات الامنية.

وقال مدير عام الدائرة حسين العسكري: ان الملاكات التابعة لقسم الحراسات والطوارئ في الدائرة العامة قامت بإجراء ممارسة امنية تضمنت تنفيذ خطط وصفحات عدة منها الجفر، والاتصالات، والانتشار السريع، ومسك الابواب والكمائن، واليات التنسيق، وتبادل المعلومات مع الجهات الاستخبارية والأمنية المساندة لتأمين حماية الاسوار الخارجية والبنايات الداخلية.

وأضاف المدير العام: ان هناك لجنة متخصصة من معاونية الشؤون الامنية تابعت تنفيذ الممارسة بهدف التقييم وسترفع توصياتها الى الجهات العليا للوقوف على مستوى الجاهزية والتدريب لافتا الى ان الدائرة العامة رفعت من سياقاتها العسكرية وهي مستمرة بتدريب وتطوير مؤهلات الفصائل والحراسات الامنية التابعة لها بغية تعزيز التحصينات وتطوير منظومتها الامنية.

بشأن التصريحات حول قوانين مجلس القضاء الاعلى

مجلس شورى الدولة انجز مشاريع القوانين باشراف المثل القانوني لمجلس الاعلى

اكد مجلس شورى الدولة التابع لوزارة العدل، ان جميع التعديلات التي اجراها على مشاريع قوانين مجلس القضاء تمت بجلسات رسمية وبموافقة ممثل مجلس القضاء الاعلى.

وقال اعلام وزارة العدل: ان مجلس الوزراء ارسل مشاريع قوانين (مجلس القضاء الاعلى، والادعاء العام، والادارة العامة للسلطة القضائية، والتنظيم القضائي)، لإجراء التدقيق عليها لكون مجلس شورى الدولة هو مرجع الدولة في صياغة التشريعات وذلك بموجب المادة (5) من قانون مجلس شورى الدولة رقم (65) لسنة 1979، والتي خولته صلاحية تدقيق المشروع من حيث الشكل والموضوع، ويتولى في سبيل ذلك دراسة المشروع وعادة صياغته عند الاقتضاء واقتراح البدائل التي يراها ضرورية وابداء الرأي فيه ورفعه مع التوصيات الى مجلس الوزراء وارسال نسخة من المشروع والتوصية الى الجهة ذات العلاقة.

واضاف: بناءً على ذلك دقق المجلس مشاريع القوانين انفا على ثلاثة مراحل لدى مقر المشروع والهيئة المتخصصة والهيئة العامة بحضور ممثل مجلس القضاء الاعلى في كل المراحل وتم اعادة صياغة بعض النصوص وعرضها على ممثل مجلس القضاء الاعلى وجرى اعتماد النصوص التي تم التوافق عليها حصرا، وهذه هي طريقة عمل المجلس مع كل الجهات التي يتم تدقيق مشاريعها حيث لا يعدل في صياغة نص او يضاف عليها دون علم وموافقة تلك الجهة.

واوضح: ان ممثل المجلس طلب من مجلس شورى الدولة بعد انتهاء تدقيق كل مشروع تزويده بالنسخة النهائية قبل ارسالها الى مجلس الوزراء، ووفقا لذلك تم تزويده بتلك النسخ، وبعد موافقته على صيغتها النهائية تم ارسالها الى مجلس الوزراء، مبينا ان النصوص الواردة في قانون الاشراف القضائي والتي قضت المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستوريتها فهي غير واردة اصلا في النسخة المدققة والمعتمدة من مجلس شورى الدولة ولا علاقة للمجلس بها.

يأتي رد مجلس شورى الدولة هذا على خلفية تصريحات ادلى بها الناطق الرسمي باسم مجلس القضاء الاعلى القاضي عبد الستار البيرقدار الى احدى الصحف المحلية، والتي قال فيها ان السلطة القضائية ارسلت مشاريع قوانين (مجلس القضاء الاعلى، والادعاء العام، والادارة العامة للسلطة القضائية، والتنظيم القضائي)، الى مجلس الوزراء استنادا الى حكم المادة (60/ اولا) من الدستور وان مجلس الوزراء ارسل المشاريع الى مجلس شورى الدولة والذي (دوره ينحصر في الجوانب التدوينية "فقط"، لكنه اعادها الى مجلس الوزراء بعد ان تصرف بنحو اخرج القسم منها من مراميها واسبابها الموجبة).

وزارة العدل: موازنة 2017 تدخل حيز التنفيذ بعد نشرها في الجريدة الرسمية

أعلنت وزارة العدل، عن صدور العدد الخاص من الجريدة الرسمية الوقائع العراقية بالرقم (4430) الخاص بقانون الموازنة المالية الاتحادية لعام 2017. وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية شذى عبد الملك: ان العدد الجديد من الجريدة الرسمية تضمن في الفصل الاول منه ايرادات الموازنة العامة للعام الحالي والبالغة (79011421000) تسعة وسبعون ترليونا واحد عشر مليارا وواحد وعشرين مليون دينار.

واوضحت المدير العام: قانون الموازنة تضمن ايضا، الية احتساب ايرادات الموازنة المتحققة من تصدير النفط الخام على اساس معدل مقدره (42) اثنان واربعون دولارا للبرميل الواحد وبمعدل تصدير قدره (3750000) ثلاثة ملايين وسبعمائة وخمسون الف برميل يوميا، بضمنها (250000) مئتان وخمسون الف برميل يوميا عن كميات النفط الخام المنتج في اقليم كردستان و(3000) برميل من حقول محافظة كركوك وفقا لسعر صرف مقداره (1182) دينارا لكل دولار، وتقيد جميع الايرادات المتحققة فعلا ايرادا نهائيا لحساب الخزينة العامة للدولة.

دائرة الاصلاح العراقية تقيم (10) محاضرات للتوعية الدينية في سجن الحلة/نساء

اقامت دائرة الاصلاح العراقية ملاكات الشؤون الدينية في سجن النساء في محافظة الحلة عددا من المحاضرات الدينية خلال الاسابيع الماضية شارك فيها نزيلات القسم وتناولت موضوعات توعية دينية وثقافة عامة لتعزيز الثقة وتقديم الدعم النفسي والتشجيع على تبني افكار معاصرة للنزيلات للمساهمة في بناء الاسرة والمجتمع.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان واعضاء الارشاد الديني في شعبة الشؤون الدينية نظمت (10) محاضرات للتوعية الدينية وتنظيم مواضيع دينية وثقافية كما تضمنت المحاضرات دروسا فقهية عن احكام التلاوة وقراءة القران الكريم.

وأضاف المدير العام: ان المحاضرات الدينية استقطبت مشاركة النزيلات المودوعات في السجن وان الشؤون الدينية ومن خلال ملاكاتها مستمرة بعقد المحاضرات واقامة الدروس الدينية المتخصصة بتعليم النزيلات احكام التلاوة وتعليم الصلاة والأمور الفقهية الاخرى.

دائرة التنفيذ تعلن عن نشاطاتها المتحققة خلال شهر كانون الاول من العام الماضي 2016

اعلنت دائرة التنفيذ في وزارة العدل، عن ابرز نشاطاتها المتحققة خلال شهر كانون الاول من العام الماضي ٢٠١٦.

وقالت مدير عام دائرة التنفيذ ذكرى عبدالرحيم، ان الدائرة حققت العديد من الانجازات خلال شهر كانون الاول من العام ٢٠١٦، حيث بلغت مجموع الامانات المستحصلة من المدينين (٩٤١٥٢٨٤١٦٢) تسعة مليارات واربعمائة وخمسة عشر مليون ومئتان واربعة وثمانون الف ومئة واثنان وستون دينار، بينما بلغت الامانات المصروفة لمستحقيها (٨١٨٤٨٧٨٥٣) ثمانية مليارات ومئة واربعة وثمانون مليون وثمانمائة وسبعة وثمانون الف وثمانمئة وثلاث وخمسون دينار)، موضحة الى ان مجموع المبالغ المستحصلة من الرسوم العدلية بلغت (٤١٣٧٤٠٦٤١) اربعمائة وثلاثة عشر مليون وسبعمائة واربعون الف وستمائة وواحد واربعون دينار).

واضافت المدير العام: ان الدائرة تتابع بشكل مستمر الشكاوى والدعاوى وحضور المرافعات، مشيرة الى ان مجموع الاحكام بلغت (٢٤٣٠) منها (١٣٢١) حكم بالنفقة، بالاضافة الى الاحكام التي حسمتها الدائرة ضمن مسؤوليتها في حماية حقوق مراجعيها، مؤكدة ان الاحكام المتعلقة بالديون بلغ مجموعها (١٣٠٧) حكم، بينما بلغت الاحكام المتعلقة بالعقار (١٩٤) حكم.

بهدف تقييم واقع الخدمات المقدمة للمواطنين

مدير عام دائرة الكتاب العدول يتفقد دوائر محافظة ذي قار

اجرى مدير عام دائرة كتاب العدول حسين الطائي زيارة تفقدية لدوائر محافظة ذي قار، للإطلاع على واقع سير العمل.

وقال مدير عام الدائرة حسين الطائي: ان هذه الزيارة جاءت لتقييم واقع الخدمات المقدمة للمواطنين وحل المشاكل والمعوقات التي تعيق عمل الكاتب العدل في هذه المحافظة.

واضاف المدير العام: تم خلال الزيارة اجتماع لمدراء كتاب العدول، حيث تم التداول حول سير العمل ومناقشة المعوقات وإيجاد الحلول المناسبة لها لتقديم افضل الخدمات العدلية للمواطنين.

خلال اجتماعه بمدراء ومعاوني اقسام حقوق الانسان

وكيل وزارة العدل: انجزنا التقارير والتوصيات الخاصة بالاتفاقيات وفقاً لمقررات الدستور

اجرى وكيل وزارة العدل الاستاذ حسين الزهيري، اجتماعاً ضم مدراء ومعاوني اقسام حقوق الانسان من اجل تقديم خلاصة عن الاتفاقيات وكتابة التقارير وإعداد التوجيهات الخاصة بها وفقاً لمقررات الدستور.

وقال الزهيري: ان الاجتماع أكد على أعداد الخلاصات والتوجيهات للاتفاقيات الخاصة بحقوق الانسان من خلال الرجوع الى الدستور والقوانين ذات الشأن، بالإضافة الى متابعة قرارات الامم المتحدة وحقوق الانسان والمنظمات الدولية والوكالات ومتابعة القضايا المهمة الصادرة منها.

واضاف: ان الاجتماع تطرق الى متابعة كافة السياسات الوطنية والبرامج والتعليمات الصادرة بهذا الشأن، والتأكيد على تحديد آلية العمل مع موظفي اقسام حقوق الانسان والتعاون معهم بجدية في انجاز التقارير والتوصيات الخاصة بالاتفاقيات وعند كتابة التقارير.

يشار الى ان مدراء الاقسام قد أبدوا شكرهم على المتابعة المتواصلة والتزاماتهم بالتوصيات والتوجيهات لهم لتصحيح اوضاع وظروف العمل.

دعماً لقواتنا الأمنية والحشد الشعبي

مكتب المفتش العام لوزارة العدل ينظم حملة للتبرع بالدم

نظم مكتب المفتش العام في وزارة العدل حملة للتبرع بالدم دعماً للقوات الامنية والحشد الشعبي.

وقالت الوزارة: ان الحملة تمت بالتنسيق مع وزارة الصحة وبمشاركة جمع من الموظفين ومنتسبي حماية المنشآت في الوزارة دعماً لقواتنا الامنية وأبطال الحشد الشعبي وجرحى العمليات الارهابية المشاركين في عمليات تحرير ارض العراق الطاهرة من دنس الإرهاب.

وأكدت الوزارة: ان هذه المبادرة تأتي تزامنا مع توجه الوزارة في دعم القوات المشاركة في عمليات تحرير نينوى وهي تسطر أروع الانتصارات على عصابات داعش الإرهابية، فضلا عن اشاعة ثقافة العطاء الإنساني في بلدنا العزيز.

يشار الى ان الوزارة قدمت الشكر والامتنان الى الكادر الطبي العامل لجهودهم الحثيثة في إنجاح هذه الحملة التي عبرت عن تلاحم الشعب مع الجيش في كافة أطيافه ومكوناته.

اطلعت على سير العمل بنظام البطاقة الوطنية

مدير عام دائرة التسجيل العقاري تتفقد مديرية التسجيل العقاري في البياع

اجرت مدير عام دائرة التسجيل العقاري فوزية علبوي جولة تفقدية الى مديرية التسجيل العقاري في البياع ، للاطلاع على الواقع الخدمي المقدم للمواطنين.

والتقت المدير العام، خلال الزيارة بمدير الدائرة وموظفيها وناقشت معهم سبل تذليل العقابات التي تواجه عملهم، كما اطلعت على سير العمل بنظام البطاقة الوطنية حيث التقت بالموظفين المختصين للاطلاع على اهم المشاكل التي تعرقل عملهم، مؤكدة على ضرورة الاسراع في انجاز المعاملات العقارية، وارشفة الاضابير لحماية املاك المواطنين من التلاعب.

جاءت هذه الزيارة ضمن سلسلة الزيارات التفقدية التي تقوم بها المدير العام وبصورة دورية ولكافة دوائر التسجيل العقاري، تنفيذا لتوجيهات وزير العدل د. حيدر الزاملي، بضرورة تفقد الدوائر العدلية والوقوف على اهم احتياجاتها.

تحت شعار (وظيفتي امانة)

شعبة المتابعة الشمالية تنظم ندوة تثقيفية لمكافحة الفساد الاداري والمالي

نظمت شعبة المتابعة الشمالية التابعة لقسم المتابعة والتنسيق في وزارة العدل، ندوة ثقافية حوارية خاصة بمكافحة الفساد الاداري والمالي.

وقال مدير قسم المتابعة حسين الاسدي: ان شعبة المتابعة الشمالية وبالتنسيق مع هيأة النزاهة/ مكتب تحقيقات كركوك، نظمت ندوة ثقافية حوارية خاصة بمكافحة الفساد الاداري والمالي تحت عنوان (وظيفتي أمانة)، موضحا ان هذه الندوة نظمت لموظفي الدوائر العدلية في محافظة كركوك.

واضاف: ان الهدف من الندوة تسليط الضوء على الدور الكبير للوظيفة العامة، كونها خدمة وطنية وشرف للعاملين فيها، بالاضافة الى توعية الموظف بضرورة اطلاعه باهم واجباته الوطنية والاخلاقية في تأدية المهام والواجبات.

وتضمنت الندوة تأكيدا على ضرورة تضافر جهود الجميع وتحمل المسؤولية للحد من انتشار الظواهر السلبية في عمل الموظف خلال اداء مهامه الموكلة اليه، واتمامها بأحسن صورة، كما شهدت الندوة مشاركة الحضور من خلال القاء محاضرات عن واجبات وحقوق الموظف، كل حسب اختصاصه.

يشار الى ان الندوة شهدت مشاركة وحضور عدد من مسؤولي ومثقفي محافظة كركوك، بالاضافة الى مدراء وموظفي الدوائر العدلية، كما شهدت الندوة تغطية اعلامية من القنوات الفضائية.

دائرة الاصلاح العراقية تنفذ فعاليات طوارئ وتحصينات امنية وخدمية وصحية

اجرى سجن العدالة/1 التابع لدائرة الاصلاح العراقية فعاليات عدة خلال الاسابيع الماضية اهمها تنفيذ خطة طوارئ وتحصينات امنية وخدمية وصحية.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان ادارة السجن وبهدف الحد من احالة النزلاء الى المستشفيات الخارجية قامت بالتنسيق مع دائرة صحة الكرخ حيث تم تنسيب طبيب اختصاص باطنية مع مفرزة طبية تزور القسم بشكل دوري، مشيرا الى ان الاحالات المرضية الخاصة بالنزلاء مستمرة وهنالك تنسيق وتعاون مع المستشفيات القريبة من القسم.

وأضاف المدير العام: ان الملاكات الامنية التابعة للقسم وضمن فعالياتها الامنية خلال الاسابيع الماضية قامت بإجراءات وتحصينات واسعة ونفذت خطة مراجعات امنية مشتركة مع المقر المسيطر للشرطة الاتحادية كما نفذت فصائل الشغب، والشؤون الامنية، وملاكات الصيانة، والدفاع المدني، ممارسة مسائية افتراضية على مواجهة اعمال الشغب والحالات الطارئة مثل نشوب الحرائق وإجلاء المصابين.

وبين المدير العام: ان ادارة القسم تسعى الى تحشيد جهود الملاكات المتخصصة بالأعمار والصيانة نحو تطوير الخدمات والبنى التحتية الخاصة بالقسم وبالاعتماد على الامكانيات الذاتية، مبينا ان ملف الخدمات كان حاضرا ضمن فعاليات الملاكات المتخصصة في الاعمار والصيانة خلال هذه الفترة والتي قامت بتوفير خدمات خاصة بالمواجهات واستقبال عوائل النزلاء من اماكن انتظار واستقبال وكراسي وبرادات ماء وعجلات نقل وتحقيق زيارة ناجحة للعوائل وذوي النزلاء.

خلال مشاركته في بطولة بغداد للبراعم والإحداث

فريق المصارعة في وزارة العدل يحصد المركز الثالث فرقياً

شارك فريق المصارعة التابع لوزارة العدل ببطولة بغداد للبراعم والإحداث التي اقامتها وزارة الشباب والرياضة.

وقال مسؤول الشعبة الرياضية علي حسين: ان هذه البطولة تزامنت مع اعياد قواتنا الامنية الجيش والشرطة، وان البطولة اقيمت على قاعات المدارس التخصصية وبمشاركة (10) فرق.

وأضاف: ان الفريق حقق المركز الثالث فرقياً حيث حصل ألالاعب علي هاني علي ذهبية، واحمد عباس علي فضية، وحسن محمد علي برونزية، وسجاد محمد علي برونزية، ومهدي خلف علي برونزية ايضا.

محكمة القضاء الاداري في وزارة العدل تستنكر الهجمة الاعلامية المغرضة عليها

قال اعلام وزارة العدل: ان المحكمة الادارية تستنكر الهجمة الاعلامية التي شنت عليها من قبل بعض المغرضين واصحاب النفوس الضعيفة والذين يحاولون التأثير على سير اجراءات المحاكمات الاصولية والقانونية من خلال بث دعايات كاذبة و واهية ولا تمت للحقيقة بصلة، ولا تعبر الا عن خبث سرائر اصحابها واغراضهم السياسية الضيقة. و اوضح اعلام الوزارة: ان ماتم نشره حول قضية اعادة وزير الدفاع خالد العبيدي هو محض افتراء وكذب، ولم يصدر اي قرار بخصوص ذلك. وتود المحكمة الادارية ان توضح انها تسير وفق القانون والضوابط المعتمدة في اجراء المرافعات واصدار القرارات ولا تؤثر عليها هذه المزايدات الرخيصة لثنيها عن مسارها الصحيح.

خلال مشاركته في الدوري العراقي للدرجة الاولى

نادي شباب العدل الرياضي يحقق فوزين مهمين

حقق فريق نادي شباب العدل الرياضي فوزين ثمينين ضمن مباريات الجولتين الخامسة والسادس، خلال مشاركته في بطولة الدوري العراقي للدرجة الاولى.

وقالت الشعبة الرياضية: ان فريق نادي شباب العدل الرياضي، شارك في بطولة الدوري العراقي للدرجة الاولى لكرة القدم المكشوفة، التي نظمها الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم، موضحا ان الفريق تمكن من احراز فوزين ثمينين عززت فرصته في التأهل الى المراحل النهائية للدوري الممتاز.

واوضحت: ان الفريق حقق فوزا كبيرا على نظيره نادي الطارمية وبنتيجة (4-1)، بالاضافة الى تمكنه من احراز فوزا مهما على نظيره نادي السياحة بنتيجة (6-3)، مبينة ان المباريات اقيمت على ملعب نادي التاجي الرياضي.

واكدت: ان هذا الفوز جاء نتيجة الجهود الكبير لوزير العدل د. حيدر الزاملي، ودعمه المتواصل للنشاط الرياضي للنادي.

للإطلاع على الخدمات ومعايير الايداع والتعامل مع النزلاء

دائرة الاصلاح العراقية تستقبل لجنة الصليب الاحمر الدولي

استقبلت دائرة الاصلاح العراقية ادارة سجن جمجمال الفدرالي لجنة من الصليب الاحمر الدولية ضمن برنامج التعاون والزيارات التي تجريها اللجان الدولية للسجون الاصلاحية التابعة لوزارة العدل.

وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان سجن جمجمال الفدرالي استقبل فريق متخصص بالسجون الاصلاحية من منظمة الصليب الاحمر الدولية للإطلاع على طبيعة الخدمات والمعايير المتبعة في الادارة والتعامل مع النزلاء، ونفذ الفريق برنامج عمل مع ادارة السجن استمر (5) ايام وتضمن البرنامج اجراء اجتماعات وجولات ميدانية في القاعات السجنية والوحدات الخدمية وتوزيع تجهيزات تضمنت ملابس شتوية وغيرها من المساعدات الانسانية لعدد من النزلاء.

وأضاف المدير العام: ان اللجنة اشادت بمستوى التعاون ومهنية الملاكات الاصلاحية وحرصها على تطبيق المعايير المهنية والقانونية في التعامل مع النزلاء، لافتا الى حرص السجون الاصلاحية على التعاون مع المنظمات الانسانية سواء الدولية او المحلية بهدف تعزيز المعايير الانسانية والقانونية فيها.

بلغت ارباحها اكثر من ستة مليارات دينار خلال العام الماضي

دائرة رعاية القاصرين تعلن عن انجازاتها السنوية لعام 2016

اعلنت دائرة رعاية القاصرين التابعة لوزارة العدل، عن ابرز الانجازات والنشاطات التي حققتها خلال الفترة من 1/1/2016 ولغاية 31/12/2016.

وقالت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميع، ان مديريات بغداد والمحافظات التابعة للدائرة، حققت انجازات على صعيد رعاية ومتابعة واستثمار اموال القاصرين بما يصب في مصلحة هذه الشريحة.

واكدت المدير العام: ان الارباح التي حققتها الدائرة من استثمار اموال القاصرين خلال العام 2016 الماضي بلغت (6.087.439.752.000) ستة مليارات وسبعة وثمانون مليون واربعمائة وتسعة وثلاثون الف وسبعمائة واثنان وخمسون دينار، مضيفة ان الدعاوى المحسومة خلال العام الماضي بلغت (3181) ثلاثة الاف ومائة واحدى وثمانون دعوى، بينما بلغ عدد الدعاوى المقامة (5188) خمسة الاف ومائة وثمان وثمانون دعوى.

واوضحت المدير العام: ان الدائرة انجزت (4780) اربعة الاف وسبعمائة وثمانون معاملة، في حين بلغ عدد البحوث الكتبية المنجزة خلال العام الماضي (10837) عشرة الاف وثمانمائة وسبعة وثلاثون بحثا، مبينة ان عدد التقارير الميدانية المدققة بلغت (3457) ثلاثة الاف واربعمائة وسبعة وخمسون تقريرا، بينما بلغ عدد التقارير المكتبية المدققة (9586) تسعة الاف وخمسمائة وستة وثمانون تقريرا، بالاضافة الى (4305) اربعة الاف وثلاثمائة وخمس زيارة ميدانية.

واشارت المدير العام: الى ان الجانب الخدمي المتعلق بانجاز معاملات هذه الشريحة تحقق من خلال المتابعة المستمرة من قبل الدائرة والمديريات التابعة لها، حيث بلغ عدد المعاملات الواردة (12199) اثنا عشر الف ومائة وتسعة وتسعون معاملة، بينما بلغ عدد الكشوفات الجارية (3853) ثلاثة الاف وثمانمائة وثلاثة وخمسون كشفا، في حين بلغ عدد الانونات الصادرة (9451) تسعة الاف واربعمائة واحدى وخمسون انذا.

دائرة التخطيط العدلي تنظم دورة خاصة بالتحكيم الدولي

نظمت دائرة التخطيط العدلي دورة في التحكيم الدولي خاصة بالكوادر الوظيفية العاملة في وزارة العدل، بهدف تطوير ورفع الاداء المهني للكوادر العاملة في الوزارة.

وقالت الدائرة: ان قسم التدريب التابع لدائرة التخطيط العدلي نظم دورة خاصة بالتحكيم الدولي لموظفي دوائر وزارة العدل وبمختلف الاختصاصات الوظيفية، موضحة ان الهدف من تنظيم الدورة هو تطوير كفاءة الموظف بغية الارتقاء بمستواه الوظيفي.

واضافت الدائرة: ان هذه الدورة نظمت بدعم من وزير العدل د. حيدر الزاملي، بعد طلب الاتحاد العربي للتحكيم الدولي/ الفرع الاقليمي في العراق تنظيم دورات خاصة بالتحكيم الدولي، مبينة ان الدورة ستقام على قاعات المعهد القضائي، وبإشراف كوادر متخصصة، حيث تستمر لمدة شهر وبواقع ثلاثة ايام في الاسبوع ابتداء من الفترة 15/1/2017 ولغاية 15/2/2017.

فريق من حقوق الانسان يتفقد قسم البحث الاجتماعي بدائرة الإصلاح العراقية

اجرى فريق تابع لقسم حقوق الانسان في وزارة العدل زيارة تفقدية الى قسم البحث الاجتماعي في دائرة الإصلاح العراقية، للاطلاع على أهم انجازات القسم لعام 2016.

وقال قسم حقوق الانسان: ان الفريق بحث خلال لقائه مدير قسم البحث الاجتماعي ومعاونيه أهم الانجازات التي حققها القسم خلال عام 2016، بالاضافة الى المعوقات التي تعترض عملهم.

واضاف: ان الفريق ابدى توجيهاته إلى القسم بما يسهم في تطوير العمل نحو الأفضل ويخدم تطبيق معايير حقوق الإنسان في سجون دائرة الإصلاح العراقية، خصوصا في مجال تقديم الدراسات والبحوث التي تساهم في تطوير أداء الموظفين في التعامل مع النزلاء وبما يواكب الحداثة ووفقا لقانون إدارة السجون.

تضمن العدد قانون هيأة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016

صدور العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4429)

صدر العدد الجديد من جريدة الوقائع العراقية بالرقم (4429)، والذي تضمن قانون هيأة الحشد الشعبي وقرارات ومراسيم جمهورية اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية شذى عبد الملك: ان قانون هيأة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016، من ابرز ما جاء في هذا العدد، موضحة ان المادة (1-) ، اولا تنص على ان تكون هيأة الحشد الشعبي المعاد تشكيلها بموجب الامر الديواني المرقم (91) في 24/2/2016، تشكيلا يتمتع بالشخصية المعنوية ويعد جزءً من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

واكدت المدير العام: ان المادة (1-) ثانيا، نصت على ان يكون ما ورد من مواد الامر الديواني (91) جزءً من هذا القانون، مبينة ان هذه المواد هي:-

1 - يكون الحشد الشعبي تشكيلا عسكريا مستقلا وجزء من القوات المسلحة العراقية ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

2 - يتألف التشكيل من قيادة وهيأة اركان وصنوف وألوية مقاتلة.

3 - يخضع هذا التشكيل ومنتسبيه للقوانين العسكرية النافذة من جميع النواحي.

4 - يتم تكييف منتسبي ومسؤولي وآمري هذا التشكيل وفق السياقات العسكرية من تراتبية ورواتب ومخصصات وعموم الحقوق والواجبات.

5 - يتم فك ارتباط منتسبي هيأة الحشد الشعبي الذين ينضمون الى هذا التشكيل عن كافة الاطر السياسية والحزبية والاجتماعية ولا يسمح بالعمل السياسي في صفوفه.

6 - يتم تنظيم التشكيل العسكري من هيأة الحشد الشعبي بأركانه وألويته ومنتسبيه ممن يلتزمون بما ورد آنفا من توصيف لهذا التشكيل وخلال مدة (3) ثلاثة اشهر.

7 - تتولى الجهات ذات العلاقة تنفيذ احكامه.

واضافت المدير العام: ان المادة (1-) ثالثاً نصت على ان قوة الحشد الشعبي تتألف من مكونات الشعب العراقي وبما يضمن تطبيق المادة (9) من الدستور، فيما نصت المادة (1-) رابعا على ان يكون اعادة انتشار وتوزيع القوات في المحافظات من صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة حصراً.

وتابعت المدير العام: ان العدد (4429)، تضمن قانون منع استعمال وانتشار الاسلحة الكاتمة للصوت رقم (38) لسنة 2016، بالاضافة الى قرار بتخصيص ثلاثمائة مقعدا دراسيا من خطة الدراسة الموازية للمجموعة الطبية رقم (48) لسنة 2016، كما تضمن العدد التعديل الاول لتعليمات تسهيل تنفيذ احكام نظام صنوف قوى الامن الداخلي رقم (2) لسنة 2015، بالاضافة الى تضمنه الغاء تعليمات التأهيل على تطبيق نظام ادارة الجودة رقم (4) لسنة 2002، كما وردت في هذا العدد مراسيم جمهورية وبيانات صادرة عن مجلس القضاء الاعلى، بالاضافة الى بيان رقم (1) لسنة 2016 صادر عن وزارة الزراعة.

خلال اجتماعه بممثلي الوزارات المعنية

وكيل وزارة العدل: استعراض الملاحظات والمعلومات والبيانات الخاصة بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري

ترأس وكيل وزارة العدل السيد حسين الزهيري، اجتماعاً مع ممثلي الوزارات المعنية بإعداد وصياغة مسودة تقرير جمهورية العراق الخاص بالقضاء على جميع اشكال التمييز العنصري اليوم الاربعاء 11/1/2017 .

وقال الزهيري: ان الاجتماع ناقش الملاحظات والمعلومات والبيانات المطروحة من قبل ممثلي الوزارات المعنية بإعداد التقرير الخاص، وتم الاتفاق على عرض التقرير كمسودة اولية.

يشار الى ان وزارة العدل هي المسؤولة عن كتابة التقرير الخاص الذي سيقدم الى مجلس حقوق الإنسان الدولي، وفي ختام الاجتماع شكر السيد الوكيل جميع ممثلي الوزارات لجهودهم المبذولة.

تضمنا عددا من القوانين والبيانات والمراسيم

صدور العددين الجديدين من جريدة الوقائع العراقية بالرقمين (4431 و4432)

صدر العددين (4431 و4432) من جريدة الوقائع العراقية، تضمنا عددا من القوانين والبيانات والمراسيم، اقرها مجلس النواب وصادقت عليها رئاسة الجمهورية.

وقالت مدير عام دائرة الوقائع العراقية شذى عبدالملك: ان العدد (4431) تضمن قانون تعديل مرسوم جواز تصفية الوقف الذري رقم (1) لسنة 1955، بالاضافة الى قانون هيأة الطاقة الذرية العراقية رقم (43) لسنة 2016، كما تضمن التعديل الاول للنظام الداخلي لمجلس الوزراء رقم (8) لسنة 2014. واضافت المدير العام: ان النظام الداخلي لشركة العراق العامة لتنفيذ مشاريع الري رقم (2) لسنة 2016 ورد في هذا العدد، كما ورد قرار كمركي بإنشاء مكتب ام قصر الاوسط رقم (3) لسنة 2016، موضحة ان العدد تضمن تعليمات اجور الخدمة في دائرة الوقائع العراقية، بالاضافة الى مراسيم جمهورية، وبيانات تأسيس شركات عامة.

وتابعت المدير العام: ان العدد (4432) تضمن قانون مجلس القضاء الاعلى رقم (45) لسنة 2017، مبينة ان الهدف من تشريع هذا القانون تنظيم طريقة تكوين اختصاصات وقواعد سير العمل في مجلس القضاء الاعلى بما يتلائم والتطورات الحاصلة في المجال الدستوري والقانوني والقضائي في العراق، وممارسته لصلاحياته المنصوص عليها في الدستور.

واشارت المدير العام: الى ان العدد تضمن مرسوم جمهوري رقم (2) لسنة 2017، وقرار كمركي رقم (4) لسنة 2016، وعدد من البيانات، حيث وردت بيانات صادرة عن مجلس القضاء الاعلى، وبيانات صادرة عن وزارة المالية، بالاضافة الى بيان تصحيح صادر عن ديوان رئاسة الجمهورية، وبيان تأسيس الشركة العامة للصناعات البتروكيمياوية، كما تضمن العدد (4432) اعلان تأسيس جمعية الاعلاميين التعاونية الاسكانية في بغداد/ الرصافة.

خلال زيارة منظمة الصليب الاحمر لموقف الرصافة الرابعة

مدير عام دائرة الاصلاح العراقية: الدائرة منفتحة على التعامل بمهنية مع المنظمات الانسانية

قال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري، ان الدائرة العامة منفتحة في التعامل بكل شفافية ومهنية مع اللجان والمنظمات الانسانية الدولية والمحلية.

ذكر ذلك على خلفية زيارة اجراها فريق متخصص بحقوق الانسان وتفتيش السجون تابع لمنظمة الصليب الاحمر الدولية الى موقف الرصافة الرابعة احد السجون الاصلاحية في دائرة الاصلاح العراقية.

وقال المدير العام: ان الفريق تفقد النزلاء واطلع على طبيعة الخدمات والمعايير المتبعة في حقوق الانسان، وبحث مع ادارة القسم سبل التعاون لتدعيم الاسس القانونية في التعامل مع النزلاء وتطوير الخدمات.

وأضاف المدير العام: ان هذه الزيارة تأتي ضمن الزيارات المكملة لزيارات سابقة قام بها الفريق للقسم بهدف وضع الية تعاون لتطوير الخدمات وتقديم المساعدات الانسانية وتوفير حاجات شخصية لعدد من النزلاء.

ضمن آلية تسريع إطلاق سراح المنتهية أحكامهم القضائية

وزارة العدل: الإفراج عن (627) نزيل خلال شهر كانون الاول لعام 2016

أعلنت دائرة الإصلاح العراقية عن موقفها الشهري الخاص بعد النزلاء المطلق سراحهم لشهر كانون الاول من العام الماضي 2016. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان عدد النزلاء المفرج عنهم بلغ (627) نزيلا من سجون الوزارة في بغداد والمحافظات، حيث بلغ عدد المطلق سراحهم من الرجال (572) نزيلا، بينما بلغ عدد المطلق سراحهن من النساء (55) نزيلة.

واضاف المدير العام: إن وزير العدل د. حيدر الزاملي، وجه بتقديم موقف شهري عن عدد النزلاء المفرج عنهم إلى وسائل الإعلام، بهدف اطلاع الرأي العام عن استمرار الوزارة بآلية تسريع عمليات الإفراج عن النزلاء المنتهية أحكامهم القضائية.

بمشاركة 36 موظفاً تم توزيعهم على ثمانية مجاميع

الوحدة الرياضية في سجن العدالة/1 تقيم بطولة لتنس الطاولة

أقامت الوحدة الرياضية في سجن العدالة/١ التابع لدائرة الاصلاح العراقية بطولة لتنس الطاولة بين الموظفين وبمشاركة (٣٦) لاعباً تم توزيعهم على ثمانية مجاميع.

وقال مسؤول الشعبة الرياضية علي حسين: ان هذه البطولة جاءت لكسر روتين العمل وتخفيف الزخم الذي يواجهه الموظفين، واستمرت البطولة (٢٠) يوماً وتم تتويج الفائزين بالمراكز الثلاثة الاولى.

واضاف: ان الوحدة الرياضية ستقوم بتنظيم بطولة للنزلاء من اجل تأهيلهم كما ان الوحدة قامت بتجهيز القسم بطاولة رياضية.

يشار الى ان المشاركون قد أشادوا بالدور الذي تقوم به الوحدة الرياضية والتي تصب في خلق جو صالح للعمل والذي ينعكس على الاداء الوظيفي للكوادر العاملة في دائرة الاصلاح العراقية.

دائرة الاصلاح العراقية

تنظم دورة تعليمية في محو الامية شارك فيها 20 نزيلاً

نظمت دائرة الاصلاح العراقية ملاكات تشغيل وتدريب النزلاء في موقف الرصافة السادسة برنامج تربوي شمل عددا من الموقوفين. وقال مدير عام دائرة الاصلاح العراقية حسين العسكري: ان ملاكات تشغيل وتدريب النزلاء نظمت برنامج تعليمي تضمن دورة تعليمية خاصة بالنزلاء في محو الامية واستعارة للكتب والمطبوعات الثقافية وباشتراك اكثر من 20 نزيلاً. وأضاف المدير العام: ان الدورة تضمنت فعاليات اخرى منها محاضرات توعية وثقافة عامة تناولت مواضيع تربوية ودينية واجتماعية وكانت من الفعاليات التي اسهمت في انجاح الدورة وانجذاب النزلاء الى فعالياتها، مشيرا الى ان ملاكات تشغيل النزلاء اعدت خطة لتنظيم دورات ثقافية وتعليمية ستشمل اعداد اكبر خلال الفترة القادمة.

خلال مشاركته في الدوري العراقي للدرجة الاولى

نادي شباب العدل الرياضي يحقق فوزه الاول

حقق فريق نادي شباب العدل الرياضي فوزه الاول في اولى مباراة له ضمن بطولة الدوري العراقي للدرجة الاولى.

وقالت الشعبة الرياضية: ان فريق نادي شباب العدل الرياضي، شارك في بطولة الدوري العراقي للدرجة الاولى لكرة القدم المكشوفة، التي نظمها الاتحاد العراقي المركزي لكرة القدم، موضحا ان الفريق استهل مشواره في البطولة بفوزه على ضيفه فريق الاسكان بنتيجة ثلاثة اهداف دون مقابل.

واضافت: ان الفريق حصد اول ثلاث نقاط في اولى مباراة له ضمن المجموع الثانية، مبينة ان المباراة اقيمت على ملعب نادي الجولان الرياضي، وبحضور وسائل الاعلام الرياضية المختلفة.

واكدت: ان هذا الفوز جاء نتيجة الدعم المستمر لوزير العدل د. حيدر الزاملي، وجهوده المتواصلة للنهوض بالواقع الرياضي.

المعهد القضائي يقيم ندوة تثقيفية بمناسبة اليوم العالمي للعمل التطوعي

اقام المعهد القضائي العراقي ندوة تثقيفية بمناسبة اليوم العالمي للعمل التطوعي.

وقال مدير عام المعهد د.رياض حسين: ان هذه الندوه جاءت بالتزامن مع الذكرى السنوية لليوم العالمي للعمل التطوعي والتي تصادف في الخامس من شهر(كانون الاول) من كل عام والذي تحتفل به اغلب بلدان العالم. وأضاف المدير العام: ان هذه الندوة اشترك فيها عدد من المختصين والموظفين من جميع مؤسسات الدولة العراقية وان الهدف منها نشر روح العمل التطوعي بين شرائح المجتمع العراقي وخلق روح المبادرة الشخصية للعمل الدؤوب. يشار الى ان الندوة اشرف على القاءها د. نوار الزبيدي.

خلال زيارة نائبي الادعاء العام لسجن التاجي المركزي

مدير عام دائرة الاصلاح ألعراقية: بحثنا اليات افتتاح مكتب دائم في مقر السجن

أكد مدير عام دائرة الاصلاح العراقية ان السجون الاصلاحية تسعى دوما الى تعزيز المعايير القانونية وحقوق الانسان والتعاون مع الجهات القضائية والادعاء العام بغية التسريع بإجراءات حسم الملفات والدعاوى وإطلاق السراح.

ذكر ذلك على خلفية زيارة نائبي الادعاء العام في محكمة الكرخ القاضي مؤيد جبار شاه، والقاضي علي محمد مكي، سجن التاجي المركزي حيث بحث الجانبان اليات التعاون لتعزيز المعايير القانونية ومتابعة الملفات القانونية ودعاوى النزلاء مع الجهات القضائية والمحاكم، والتحضير لافتتاح مكتب خاص بالادعاء العام في مقر السجن.

وأوعز المدير العام بتوفير التسهيلات وانجاز التحضيرات كافة لافتتاح مكتب دائم خاص بالادعاء العام في مقر السجن والمباشرة بإعماله بأقرب وقت ممكن.

من جانبهم اجرى قام نائبي الادعاء العام خلال الزيارة جولة تفقدية الى القواطع السجنية واطلعوا على احوال النزلاء واليات العمل في السجن وفق القوانين والانظمة النافذة.

ما هي عقوبة الجمع بين وظيفتين حكوميتين؟

ينشر موقع مكتب المفتش العام لوزارة العدل مجموعة من قرارات مجلس شورى الدولة بخصوص عدد من المسائل التي تهم الموظفين. وللفائدة ننشر ادناه عقوبة جمع الموظفين لوظيفتين حكوميتين.

يطلب جهاز المحاسبات الوطني العراقي بكتابه المرقم بـــ(ح/118/5815) في 23/10/2011 الرأي من مجلس شورى الدولة استنادا الى احكام البند (رابعا) من المادة (6) من قانون المجلس رقم (65) لسنة 1979 في شأن الاكتفاء بمعاقبة الموظف الذي تقاضى راتبين من الدولة في آن واحد بعقوبة انضباطية والزامه بإعادة تلك المبالغ الى الجهة التي تسلم الراتب منها ام يمكن معاقبته جزائيا.

ترى الدائرة القانونية في جهاز المحاسبات الوطني العراقي بكتابها المرقم بـ(ح/118/6841) في 5/12/2011 توجيه عقوبات انضباطية بحق الموظفين المستفسر عنهم استنادا الى قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 وذلك لارجاعهم المبالغ المالية التي بذمتهم استنادا الى براءة الذمة المقدمة من وزاراتهم السابقة.

وترى وزارة المالية بكتابها المرقم بـ(802/66/76876) في 30/11/2011 ان القانون يقضي بعدم جواز تقاضي راتبين او اكثر من الخزينة العامة للدولة في آن واحد استنادا الى احكام المادة (الثالثة والخمسين) من قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960، وكذلك الفقرة (اولا) من المادة (11) من قانون التقاعد رقم (27) لسنة 2006 التي قضت بعدم جواز الجمع بين الراتب التقاعدي والمكافأة الشهرية للمتقاعد الذي يتم التعاقد معه للعمل في دوائر الدولة، كما ان الامانة العامة لمجلس الوزراء اكدت بأعمامها المرقم (م.ج/1/8/1/1715) في 17/1/2010 على ضرورة اتخاذ الاجراءات القانونية الجزائية والادارية بحقهم.

ويرى ديوان الرقابة المالية بكتابه المرقم بـ(ش/3/6/2205) في 29/1/2012 ان مسؤولية المتجاوز لا تنتهي بتسديد المبالغ المترتب بذمته وتقديمه وصولات تسديد بالمبالغ المتسلمة منه وانما الامر يتوقف على ما توصي به اللجنة التحقيقية المشكلة لهذا الغرض، كما ان معاقبة الموظف بعقوبة انضباطية لا يمنع من احالته الى المحاكم الجزائية متى ما كان فعله يشكل جريمة يعاقب عليها القانون.

وترى هيأة النزاهة بكتابها المرقم بـ(ق ش/4/518/1049) في 22/2/2012 ان الازدواج الوظيفي لا يعد جريمة اذ لا يوجد نص صريح يقضي بذلك في قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 وان الدستور نص في المادة (19) منه على ان (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص) وان الجمع بين وظيفتين يعد مخالفة ادارية تستوجب توجيه عقوبة انضباطية فقط مع مراعاة تنفيذ قانون التضمين رقم (12) لسنة 2006 في شأن المبالغ المتسلمة خلافا للقانون.

وترى هيأة التقاعد الوطنية بكتابها المرقم بـ(قانونية/61) في 15/1/2012 ان المادتين (10) و(11) من قانون التقاعد الموحد رقم (27) لسنة 2006 اوجبت عند اعادة تعيين المتقاعد سواء بعقد ام على الملاك الدائم او المؤقت او الجمع بين راتبين ان تقوم دائرته باشعار هيأة التقاعد الوطنية بقطع راتبه التقاعدي اعتبارا من تاريخ مباشرته.

حيث ان المادة (الثانية) من قانون الخدمة المدنية رقم (24) لسنة 1960 عرفت الموظف بانه (كل شخص عهدت اليه وظيفة دائمة داخلة في الملاك الخاص بالموظفين).

وحيث ان الفقرة (1) من المادة (الثالثة والخمسون) من القانون المذكور انفا نصت على ان (لا يحق للموظف ان يتقاضى راتبين عن وظيفتين في وقت واحد.....).

وحيث ان البند (اولا) من المادة (5) من قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام رقم (14) لسنة 1991 نص على ان يحظر على الموظف (اولا: الجمع بين وظيفتين بصفة اصلية او الجمع بين الوظيفة وبين اي عمل اخر الا بموجب احكام القانون).

وحيث ان المادة (7) من القانون المذكور انفا نصت على اذا خالف الموظف واجبات وظيفته او قام بعمل من الاعمال المحظورة عليه يعاقب بإحدى العقوبات المنصوص عليها في هذا القانون ولا يمس ذلك بما قد يتخذ ضده من اجراءات اخرى وفقا للقوانين).

وحيث ان المادة (8) من القانون المذكور أنفاً حددت العقوبات الانضباطية التي يجوز فرضها على الموظف عند مخالفته لأحكامه.

وحيث ان قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل او اي قانون اخر لم ينص على تجريم فعل الجمع بين وظيفتين بصفة اصلية او الجمع بين الوظيفة واي عمل اخر.

وحيث ان المادة (19) من الدستور نصت على (لا جريمة ولا عقوبة الا بنص).

وتأسيسا على ما تقدم من أسباب، يرى المجلس:-

ان الجمع بين وظيفتين يعد مخالفة انضباطية وتفرض عنها عقوبة انضباطية فقط مع استرداد المبالغ التي تم تسلمها من الجهة التي عمل فيها.

- المبدأ القانوني -

ان الجمع بين وظيفتين يعد مخالفة انضباطية وتفرض عنها عقوبة انضباطية فقط مع استرداد المبالغ التي تم تسلمها من الجهة التي عمل فيها.

مدير عام الدائرة القانونية: التقاضي عن الدعاوي الخارجية اعاد مبالغ كبيرة للعراق

أجرى الحوار / غزوان الظالمي

الدائرة القانونية من الدوائر العدلية التي تقوم بعدة ادوار على مستوى الانجاز الحكومي داخليا المتعلق بعمل الوزارة واخر مرتبط بالعمل القانوني مع دوائر ومؤسسات الدولة، اضافة الى توليها ملف التقاضي عن الدعاوى الخارجية للعراق، وقد تحقق في هذا الجانب متابعة القضايا الخارجية بشكل مباشر وفقا لتوجيهات السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي، والتي ساهمت في تولي الدائرة وعبر كوادرها الوظيفية ملف التقاضي امام المحاكم الدولي عن استحقاقات العراق، والتي ساهمت في خفض الميزانية المحددة للانفاق على هذا الملف، اضافة الى حضور الممثل القانوني للعراق في هذا المحفل والذي من شأنه ان يوجد العامل الوطني للدفاع عن البلد بخلاف شركات المحامة الدولية والتي تعمل وفقا للمردود المادي المتحقق من هذه المحاكات، وقد نجم عن هذا الامر خسارة العراق للعديد من القضايا للاسباب انفة الذكر، صحيفة العدل والمجتمع التقت مدير عام الدائرة القانونية / وكالة المستشار احمد المعيني لاطلاعنا على تفاصيل عمل هذه الدائرة وما تحقق من منجزات كبيرة خلال الفترة الماضية.

تعمل الدائرة القانونية من خلال اقسامها في ابداء المساعدة القانونية لكافة الدوائر العدلية في الوزارة بالإضافة الى دوائر الدولة الاخرى التابعة للوزارات وللجهات غير المرتبطة بوزارة

العديد من الدعاوي المقامة خارج العراق تتجه باتجاه التحكيم الدولي لغرض قضايا النزاع بين حكومة جمهورية العراق والشركات تتطلب مهارات وامكانيات كبيرة خاصة الدائرة القانونية في التحكيم الدولي من خلال المركز العربي للتحكيم الدولي وذلك باقامة دورات تحكيم في المعهد القضائي وكذلك دورات خارج البلد

× نبذة تعريفية عن الدائرة القانونية واقسامها.

– تعد الدائرة القانونية في وزارة العدل احدى تشكيلات وزارة العدل المنصوص عليها في البند (عاشرا) من المادة (3) من قانون وزيارة العدل رقم (18) لسنة 2005.

وتتألف الدائرة القانونية في وزارة العدل من (7) سبعة اقسام هي:- (قسم الدعاوى الخارجية، قسم الدعاوى الداخلية، قسم الدراسات، قسم كتابة التقارير، قسم الاتفاقيات، قسم الرصد، قسم الاحصاء)، حيث تتولى الدائرة القانونية بالاضافة الى مهامها القانونية مهام جديدة بعد الغاء وزارة حقوق الانسان واصبحت المعنية بكتابة التقارير الدورية لمجلس حقوق الانسان في ضوء الاتفاقيات المعنية بحقوق الانسان والتي صادق او انضم العراق اليها. كما تتولى الدائرة القانونية ابداء المشورة القانونية لكافة الدوائر العدلية في الوزارة ومتابع كل الدعاوى الداخلية والخارجية المقامة على وزارة العدل او جمهورية العراق، بالاضافة الى رصد كافة الانتهاكات وتشخيصها والعمل على الحد منها.

× ماهو الدور الاستشاري الذي تضطلع به الدائرة القانونية مع دوائر ومؤسسات الدولة والمواطنين؟

– تعمل الدائرة القانونية من خلال اقسامها في ابداء المساعدة القانونية لكافة الدوائر العدلية في الوزارة بالإضافة الى دوائر الدولة الاخرى التابعة للوزارات وللجهات غير المرتبطة بوزارة، من خلال قسم الدراسات في ابداء المشورة القانونية لهم، وكذلك ابداء الآراء لدوائر الوزارة فيما يتعلق بالدعاوى الداخلية التي تقام امام القضاء العراقي، كما ان قسم الدعاوى الخارجية يبدي المشورة القانونية لدوائر الوزارات والجهات المرتبطة بوزارة في كافة الدعاوى التي تقام خارج العراق، من خلال لجنة الاستشارات القانونية في الوزارة التي شكلت حديثا بعد الغاء مكتب الاستشارات القانونية في الامانة العامة لمجلس الوزراء وانا طة مهامه لوزارة العدل/ الدائرة القانونية، وعقدت اللجنة

استراتيجية عمل الدائرة القانونية هي الاسراع بحسم كافة وقد عملت الدائرة القانونية بجهد كبير في حسم اكثر من (20) دعوى خارج العراق وكسبتها لصالح وكان اخرها الدعاوى المقامة في مسالة النفط مقابل الغذاء

اجتماعاتها الدورية بحضور ممثلي الجهات القانونية في وزارة الخارجية ووزارة المالية بالإضافة الى الدائرة القانونية في وزارة العدل، حيث يترأس هذه اللجنة مستشار في مجلس شورى الدولة كما ان للجنة الحق في استضافة ممثلي الجهات ذات العلاقة في الدعاوى المقامة خارج العراق للوقوف على ارائهم في ملف هذه القضايا بغية الاسراع في حسمها لصالح جمهورية العراق.

× ماهي استراتيجية عمل الدائرة في ظل توجيهات السيد الوزير واستنادا الى مقررات جلسات مجلس العدل؟

– استراتيجية عمل الدائرة القانونية هي الاسراع بحسم كافة الدعاوى المقامة على وزارة العدل او السيد وزير العدل اضافة الى وظيفته فيما يتعلق بالدعاوى الداخلية او الخارجية وقد عملت الدائرة القانونية بجهد كبير في حسم اكثر من (20) دعوى خارج العراق وكسبتها لصالح جمهورية العراق وكان اخرها الدعاوى المقامة في مسالة النفط مقابل الغذاء اذ استطاعت الوزارة وبتوجيه من السيد الوزير المحترم ومتابعته الحثيثه ودعمه الكبير للدائرة القانونية ومديريتها في كسب هذه القضية خلال جولة التفاوض مع البنك المركزي او بالتنسيق والتعاون مع وزارة الخارجية لاسترجاع مبلغ قدره (150.000.000) مئة وخمسون مليون دولار للشعب العراقي بالإضافة الى استرجاع ملايين الدولارات من خلال كسب هذه الدعاوى في الخارج خلال ال (6) ستة اشهر الاخيرة من عام 2016.

كما تعمل الدائرة القانونية وبجهد كبير وبالتعاون مع السيد وكيل الوزارة السيد حسين الزهيري في انجاز العديد من التقارير الدورية لحقوق الانسان حيث تم انجاز التقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري ومن المؤمل ارساله بالموعد المحدد الى اللجنة المعينه في الامم المتحدة في 13/2/2017

وفي ضوء جلسة مجلس العدل الاخيرة فقد حصلت موافقة المجلس على مقترح الدائرة القانونية في وزارة العدل بتشكيل مكتب الدراسات والبحوث القانونية في وزارة العدل الذي سيعنى بتقديم المساعدة القانونية لكافة دوائر الدولة والقطاع العام والخاص والشركات في ابداء المشورة القانونية ومساعدتهم في انجاز الترتيبات الخاصة له وابداء المساعدة القانونية لهم وسيتم تشكيل هذا المركز بمستوى قسم وارتباطه بمكتب السيد الوزير.

× اشرفت الدائرة القانونية على ملف التقاضي الخارجي عن العراق، ما مدى مساهمته في خفض المبالغ المرصودة لشركات المحاماة الاجنبية؟

– عملت الدائرة القانونية في عام 2016 على اتباع سياسة جديدة في موضوع اتعاب المحامين الاجانب حيث كانت تحسب حسب الساعة والتي كانت تكلف الدولة مبالغ طائلة الان التوجيهات الاخيرة من لدن السيد الوزير، فقد تم الاتفاق على اغلب المحامين الاجانب بان تكون اتعابهم بمبالغ مقطوعة تقسم الى قسمين او ثلاثة حسب مراحل الدعوى بعد ان تقرر لجنة الاستشارية القانونية في هذه الاتعاب بمصادقة السيد الوزير وان هذه السياسة الجديدة قلصت المبالغ الى انصاف اتعاب المحامين الاجانب و ساعدت في حسم الدعاوي باسرع وقت.

× السيد الوزير لعب دورا كبيرا في مشاركة نقابة المحامين العراقيين بملف التحكيم، ماهي النتائج المتحققة في هذا المجال؟

– العديد من الدعاوي المقامة خارج العراق تتجه باتجاه التحكيم الدولي لغرض قضايا النزاع بين حكومة جمهورية العراق والشركات التي اقامت على الحكومة هذه الدعاوى وبالعكس وحيث ان التحكيم سيتطلب مهارات وامكانيات كبيرة فقد تبنى وزير السيد وزير العدل بموضوع تدريب موظفي وزارة العدل خاصة الدائرة القانونية في التحكيم الدولي من خلال المركز العربي للتحكيم الدولي وذلك باقامة دورات تحكيم في المعهد القضائي وكذلك دورات خارج البلد وقد تم التنسيق مع السيد وزار الربيعي مدير مركز الدولي للتحكيم الدولي بشان اقامة دورة تدريبية لموظفي الدائرة القانونية بشان التحكيم الدولي وتحديده في فض النزاعات الدولية خارج العراق.

× ايسن وصل العمل في استحداث مادة قانونية تقدم الاستشارات القانونية للدوائر الحكومية؟

عملت الدائرة القانونية في عام 2016 على اتباع سياسة جديدة في موضوع اتعاب المحامين الاجانب ساهمت بتقليص هذه المبالغ الى انصاف اتعاب المحامين الاجانب وساعدت في حسم الدعاوي باسرع وقت.

– فيما يخص هذا الموضوع فقد وافق مجلس العدل بجلسته المنعقدة بتاريخ 25/1/2017 على مقترح الدائرة القانونية بانشاء مركز دراسات قانونية او مكاتب استشارية يتولى مهمة تقديم الاستشارات القانونية لمؤسسات الدولة المختلفة والقطاع العام والخاص والشركات ومنظمات المجتمع المدني، وقد حصلت موافقة مجلس العدل على انشاء هذا المركز وارتباطه بمكتب السيد الوزير ويكون بمستوى قسم.

× ما هي ابرز المعوقات التي تعترض عمل الدائرة القانونية في وزارة العدل، وبالأخص في الجوانب المتعلقة بالكوادر الوظيفية المتخصصة؟

– فيما يتعلق بالمعوقات فان الدائرة القانونية تعمل بالممكن وهي تراعي الظروف الاقتصادية الصعبة التي يمر بها العراق وبالتالي فهي تعمل على استثمار كافة الطاقات لموظفيها نحو انجاز مهامها باسرع وقت ممكن وباعلى مستوى من الكفاءة الوظيفية.

× حقق وزير العدل منجزا كبيرا خلال ترأسه جلسة وزراء العدل العرب المنعقدة مؤخرا في القاهرة، باقرار عدة قوانين تجرم الارهاب، ما مدى مساهمتها في تحصين العراق من مخاطرها مستقبلا؟

لقد حقق السيد وزير العدل خلال ترأسه جلسة المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العدل العرب وكذلك ترأسه مجلس وزراء العدل العرب في شهر تشرين الثاني لسنة 2016 بالحصول على اجماع عربي موحد في التوقيع على العديد من القرارات والاتفاقيات المعنية بمكافحة الارهاب ومكافحة الفساد والاتجار بالبشر والجريمة المنظمة .وان هذه الاتفاقيات لها دور كبير في تحريم الارهاب والحد من مخاطر الارهاب عن العالم العربي والعراق بالاخص حيث حقق مجلس وزراء العدل العرب الاخير العديد من الانجازات بالموافقة على العديد من مشاريع القوانين الاسترشادية التي تخدم التشريعات العربية ومنها القانون العربي الاسترشادي لحماية حقوق الاشخاص وذوي الاعاقة والاتفاقية العربية لمكافحة القرصنة البحرية وغيرها من الاتفاقيات.

بتهم التزوير والتلاعب بالسجلات العقارية...

محكمة جنايات كركوك تصدر احكاما بحق موظفات في مديرية التسجيل العقاري بكركوك

أصدرت محكمة جنايات كركوك/ الهيأة الثانية احكاما بتهم مختلفة بحق ثلاث موظفات في مديرية التسجيل العقاري في كركوك، وتراوحت بين الحبس والغرامة المالية، ووفقا للمخالفات المرتكبة.

وتأتي هذه الاحكام بعد اجراء مكتب المفتش العام لوزارة العدل التحقيقات بخصوص حالات التزوير والتلاعب بعدد من السجلات العقارية قامت بها موظفات في مديرية التسجيل العقاري في كركوك، وقد صادق السيد وزير العدل على توصيات القضايا التحقيقية، واحيلت القضايا الى هيأة النزاهة، ونتج عن ذلك اصدار الاحكام بصدد كل حالة من قبل محكمة جنايات كركوك.

وفي هذا الصدد، أصدرت المحكمة قرارها بالسجن المؤقت لمدة ست سنوات على الموظفتين الهاربتين (ا.م) و(ن.م)، استنادا الى احكام المادة (340) من قانون العقوبات رقم (111) لسنة 1969 المعدل، وإصدار امر قبض بحقهن والاشعار الى الجهات المختصة بمنع سفرهما الى خارج العراق وتأييد حجز اموالهن المنقولة وغير المنقولة عدا ما لا يجوز حجزه قانونا.

كما أصدرت المحكمة أيضا حكما على ذات الموظفتين بالسجن المؤقت لمدة ست سنوات ومصادرة اموالهن المنقولة وغير المنقولة، بقضية اخرى.

واصدرت محكمة جنايات كركوك حكما على الموظفة المدانة (م.ع) بغرامة قدرها خمسمائة الف دينار استنادا الى احكام المادة (331) من قانون العقوبات لسنة (111) لسنة 1969 المعدل، لثبوت تقصيرها في العمل.

كيف يتم احتساب فترة الدراسة خدمة وظيفية للمشمولين بالفصل السياسي؟

ينشر موقع المفتش العام لوزارة العدل قرارات مجلس شورى الدولة، والتي هي على تماس مباشر بحياة المواطنين وانتهت خدمته فيها.

ونورد ادناه قرار المجلس بخصوص احتساب فترة الدراسة خدمة للمشمولين بالفصل السياسي.

يرى المجلس:-

1 . لا يعاد المشمول بقانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (24) لسنة 2005 ممن لديه خدمه سابقة في دوائر الدولة والقطاع العام إلى الوظيفة على أساس الشهادة الدراسية، إنما على أساس العنوان والدرجة الوظيفية التي

ومن ثم تحتسب مدة الفصل السياسي، مضافة على هذا العنوان وفق قواعد الخدمة النافذة في حينه، وكأنه مستمر بالخدمة خاضعاً للتغييرات التي طرأت في القواعد التي تنظمها، واسوة بأقرانه.

2 . يعين المشمول بقانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (24) لسنة 2005 ممن لم يسبق تعيينه في دوائر الدولة والقطاع العام على أساس الشهادة الدراسية الحاصل عليها عند سجنه او اعتقاله او حجزه او توقيفه، ومن ثم تحتسب مدة الفصل السياسي وفق قواعد الخدمة النافذة في حينه، وكأنه مستمر بالخدمة خاضعاً للتغييرات التي طرأت في القواعد التي تنظمها واسوة بأقرانه.

السنة الثانية
العدد 21
شباط 2017
الصفحات
8
WWW.moj..gov.iq

العدل والمجتمع
Justice & society
توزع مجانا
شهرية تصدر عن وزارة العدل

الاشراف العام
د.حيدر الزاملي
رئيس التحرير
غزوان الظالمي

العدل جنة المظلوم وجحيم الظالم

خلال اجتماعه بممثلي اغلب الوزارات ذات العلاقة

وكيل وزارة العدل: استعراض المسودة النهائية للتقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري

ترأس وكيل وزارة العدل السيد حسين الزهيري، اجتماعا حول مناقشة المسودة النهائية للتقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري، بحضور اغلب ممثلي الوزارات ومدراء اقسام حقوق الانسان في الدائرة القانونية اليوم الخميس.

وقال الزهيري: ان الاجتماع تطرق لمناقشة التقرير الخاص بحضور ممثلي عن وزارت (الداخلية، والتخطيط، والعمل والشؤون الاجتماعية، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، والصحة والتربية، والثقافة).

واضاف: ان الاجتماع تطرق الى موضوع التقرير المطلوب مناقشته في هذا الاجتماع لاسيما بعد تكليف ممثلي الوزارات تقديم التقارير والإجابات الخاصة بالتقرير وتم خلال الاجتماع مناقشة جميع التفاصيل الخاصة بالاتفاقية وتدوين الملاحظات الخاصة من قبل ممثلي الوزارات كما تم التأكيد على توسيع نطاق الاجتماعات وزيادة عدد الممثلين من الوزارات المعنية.

يشار الى ان وزارة العدل هي المسؤولة عن كتابة التقرير الخاص الذي سيقدم الى مجلس حقوق الإنسان الدولي، وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على تحديد موعد لاحق لاجتماع نهائي قبل تقديم التقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري.

خلال اجتماعه بممثلي اغلب الوزارات ذات العلاقة

وكيل وزارة العدل: استعراض المسودة النهائية للتقرير الخاص باتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز العنصري

بهدف الاطلاع على سير الاعمال فيها والخدمات المقدمة للمواطنين

مدير عام دائرة رعاية القاصرين تتفقد مديرية رعاية القاصرين بالكرخ

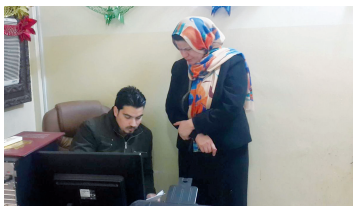

اجرت مدير عام دائرة رعاية القاصرين هند عبد جميع، زيارة تفقدية الى مديرية رعاية القاصرين في الكرخ، للإطلاع على سير العمل فيها ومستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

وقالت مدير عام الدائرة: ان الهدف من الزيارة، هو الاطلاع على سير العمل في المديرية، وتدقيق اعمالها من الناحية القانونية والمالية، بالاضافة الى التعرف على اهم المشاكل التي تعيق عملها، والإطلاع على اهم احتياجاتها.

ووجهت المدير العام: بضرورة تمشية معاملات المواطنين وفق القانون والتعليمات وتسهيل مهمتهم وعدم عرقلتها، تنفيذا لتوجيهات الامانة العامة لمجلس الوزارة والتي اكد عليها السيد وزير العدل د. حيدر الزاملي لتبسيط الاجراءات الخاصة بمعاملات المواطنين، مؤكدة حرص الدائرة على حفظ حقوق شريحة القاصرين.

شعبة الهويات تنجز اعمالها بقسمي الارشاد والصيانة والخدمات

اكدت شعبة الهويات التابعة لوزارة العدل، استمرارها بإصدار الهويات لمنتسبي دائرة الاصلاح العراقية.

وقال مسؤول شعبة الهويات محمد قاسم: ان ملاكات الشعبة انتهت من اصدار الهويات الخاصة بمنتسبي قسم الرشاد وقسم الصيانة والخدمات التابعتين لدائرة الاصلاح العراقية، مؤكدا ان هذه الهويات ذات مواصفات عالية لا يمكن تزويرها.

وبين مسؤول الشعبة: ان هناك تنسيق مع دائرة الاصلاح العراقية لإتمام عملية اصدار الهويات لكافة منتسبي اقسامها السجنية، مشيرا الى ان ملاكات دائرة الاصلاح العراقية هي الاكثر عددا.

مدير المعهد القضائي يبحث الملفات المتعلقة بالمناهج الاكاديمية

بحث مدير المعهد القضائي د. رياض حسين، خلال استقباله المستشار في مجلس شورى الدولة وعضو محكمة القضاء الاداري الاستاذ ياسين طه، الملفات المتعلقة بالمناهج الاكاديمية المتبعة في المعهد القضائي.

وقال مدير عام المعهد: ان اللقاء تناول عددا من الملفات المتعلقة بالمناهج الاكاديمية المتبعة في المعهد القضائي وسبل تطويرها وفقاً لآخر المستجدات التي تخصها.

واضاف المدير العام: ان اللقاء تطرق الى المواضيع الاكاديمية الخاصة بمجال القضاء العراقي وما يحتاج اليه الطالب في العمل القضائي، من تشريع القوانين الضرورية في الوقت الراهن، وضمها الى مناهج المعهد القضائي.

من جانبه اشاد المستشار بالجهود الكبيرة التي يبذلها المعهد لايجاد السبل الكفيلة بتوفير الاجواء الملائمة لطلبته والدارسين فيه وتوفير الدورات الخاصة بصقل موظفي دوائر الدولة كل حسب اختصاصه تزامناً مع أحدث المناهج الاكاديمية.

سجن العمارة المركزي: ينظم مباريات كأس السوبر

نظمت الوحدة الرياضية في سجن العمارة المركزي، مباريات كأس السوبر بين فريق منتسبي القسم وفريق النزلاء.

وقال مسؤول الشعبة الرياضية علي حسين: ان الوحدة الرياضية في سجن العمارة المركزي نظمت مباريات كأس السوبر بين فريق منتسبي القسم وفريق النزلاء، موضحا ان المباريات انتهت بفوز فريق منتسبي القسم بنتيجة (٣-٢)، وبحضور جماهيري ورسمي تقدمهم مدير القسم.

وتابع: ان تنظيم المباريات حقق نجاحا واضحا على جميع المستويات، حيث عبر المشاركون عن شكرهم لمدير سجن العمارة المركزي وكوادر الوحدة الرياضية الذين ساهموا في تنظيم هذه المباريات.

تصدرت المراتب الاولى لقائمة التقييم الشهري خلال العامين الماضيين

وزارة العدل تحقق المركز الثالث وفقا لتقييم موظفي الاتصال الحكومي للشهر الماضي

حققت وزارة العدل الترتيب الثالث وفقا للتقييم الشهري لموظفي الاتصال الحكومي بين الوزارات، وبتقدير ممتاز بالتوازي مع النسب المتحققة في المركز الاول، لشهر كانون الاول من العام 2016.

وقال اعلام الوزارة: ان الامانة العامة لمجلس الوزراء تحدد الترتيب الشهري لموظفي الاتصال الحكومي على مستوى الوزارات، وفقا لمدى النشاطات المقدمة من المكاتب الاعلامية التابعة لها والتي تؤشر النشاطات المستقبلية للوزارة.

واضاف: ان وزارة العدل جاءت بالتسلسل الثالث لقائمة التقييم الشهري، لشهر كانون الاول من العام 2016.، وبتقدير ممتاز بالتوازي مع النسب المتحققة في المركز الاول.

واوضح: ان قائمة التقييم الشهري لموظفي الاتصال الحكومي في الوزارات تعتمد على جدول يتضمن نشاطات، وقد حققت الوزارة في هذا الجانب معدل (25%)، وفي حقل روح المبادرة بلغ المعدل (24%)، فيما بلغت سرعة الاستجابة نسبة (25%)، وحققت في حقل التواصل نسبة (25%)، وجاء المجموع النهائي ما مقداره (99%).

التقييم الشهري لموظفي الاتصال الحكومي في الوزارات
لشهر كانون الاول ٢٠١٦

ت	الوزارة	معايير التقييم				التقييم
		النشاطات	روح المبادرة	سرعة الاستجابة	مدى التواصل	المجموع	
١	العمل والشؤون الاجتماعية	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
٢	التعليم العالي والبحث العلمي	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
٣	العدل	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
٤	النقل	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
٥	الاتصالات	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
٦	الشباب والرياضة	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
٧	التربية	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
٨	الزراعة	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
٩	الثقافة	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٠	الموارد المائية	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١١	الاعمار والاسكان والبلديات	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٢	الصحة والبيئة	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٣	الكهرباء	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٤	التجارة	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٥	الخارجية	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٦	النفط	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٧	الصناعة والمعادن	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٨	المالية	%٢٥	%٢٤	%٢٥	%٢٥	%٩٩	ممتاز
١٩	الدفاع	%٢١	%٢٢	%٢٢	%٢٢	%٨١	ممتاز
٢٠	الداخلية	%٢١	%٢٢	%٢١	%٢٢	%٨٦	ممتاز
٢١	الهجرة والمهجرين	%٢١	%١٩	%١٩	%١٩	%٧٨	جيد جدا
٢٢	التخطيط	%١٨	%١٩	%١٨	%١٩	%٧٤	جيد

السلطة الرابعة

إعلام تجاري

غزوان الظالمي

حقق الاعلام الوطني دور كبير في استعراض ودعم العمل الحكومي والاخبار الخاصة بالعمليات الامنية الخاصة بتحرير مناطق البلاد من سيطرة عصابات داعش الارهابية، واخذ الاعلام العراقي بعد العام ٢٠٠٣، باخذ مساحته كسلطة رابعة في تحديد الاخطاء في مسيرة العمل على المستوى المؤسسات الحكومية او الاحزاب او الافراد واثبات لوقائع بالدليل والوثائق الدامغة، وهي بذلك تقوم بمهمتها عرض وتقيم الاداء وكشف مواطن الفساد بمهنية.

المؤسسات الاعلامية والكوادر العاملة فيها تعمل خلف الكواليس على مدار الساعة سعيا للتنافس مع المؤسسات الاخرى لاثبات جدارتها اعتمادا على مصداقيتها في التعامل مع الاحداث وتعمل بين الحين والاخر، على تغيير ستراتيجيات عملها بما يتوافق مع ميول الجمهور ولتحقيق التطور ومواكبة المتغيرات في مجال العمل الاعلامي سواء كانت الوسيلة مرئية او مقروءة او مسموعة.

بعض وسائل الاعلام اعتمدت معايير مغايرة ومستحدثة في جذب الجمهور عبر استخدام اساليب ووسائل قريبة من جمهورها على المستويين المحلي والخارجي، ووفقا لنظريات الاعلام الحديث فان تحقيق الجماهيرية لاي من وسائل الاعلام تتطلب قدرا من الوقت والاستقرار ادائها المهني لاستقطاب شرائح مختلفة من الجمهور وفقا لتقسيمات النخب السياسية او المثقفة او الشعبية (الجمهور)، الا ان بعض وسائل الاعلام باتت تعتمد الاثارة والفبركة لتحقيق اكبر قدر من المتابعة الجماهيرية. محددات العمل الاعلامي في العراق تختلف عن نظيراتها في الدول العربية القريبة او العالم، فان بعض وسائل الإعلام تعتمد أسلوبا أكاديميا بحتا في حين تلجأ مؤسسات أخرى إلى المزاوجة بين أساليب مختلفة تعتمد في اساسها على الجانب العلمي الاكاديمي لترصين أدائها والابتعاد قدر الامكان عن الوقوع في المحظور، والذي قد يتسبب بانهيار سمعتها ومقاضاتها وفقا لحق الرد الذ يضمن لجميع الافراد والمؤسسات محاسبة الجهات المتهجمة دون سند او وثيقة او دليل مادي.

المهنية الاعلامية تفرض على الكاتب او المؤسسة الاعلامية التثبت من صحة المعلومات والتصريحات وتوثيقها قبل الشروع بعملية النشر او الاعلان عن اي من الاخبار مهما كانت اهميتها، الا ان هذه الحقائق نراها غائبة عن بعض المؤسسات الاعلامية، ونجد ان محكمة النشر تعج بالكثير من قضايا التشهير والتهجم والاتهام الباطل، ما يتسبب بانهيار سمعة هذه المؤسسات، وليس بغريب ان يقع الاشخاص غير المختصين في اخطاء ومطبات مهنية باتهام جهة معينة بخلل ما دون معرفة تبعات هذا الموضوع، ما يفرض على الوسيلة الاعلامية تقديم اعتذار رسمي، لا ان يضعوا رأسهم تحت الرمال وتأخذهم العزة بالاثم بالترفع عن الاعتراف بالخطأ، بل ان بعضهم لم يقف عند هذه الحدود بل تعداها الى اقتراف اخطاء اخرى، بترويج اتهامات جديدة بحق الجهة التي اتهمتها زورا، وهذه المحاولة تأتي في سياق الانتقام الاعمى لكرامتهم التي اهدرت نتيجة غياب المهنية والالتزام الاخلاقي في عملهم.

وهنا اود الاشارة الى الخطأ الجسيم الذي وقعت فيه احدى الصحف المحلية وكاتبها الذي يمثل احد اهم المؤسسات الاكاديمية، كشف عموده الصحفي عن عدم دراية ان المحاكم قد انفصلت عن وزارة العدل منذ عام ٢٠٠٣، كما انه لا يعلم ايضا ان دائرة الجنسية تابعة لوزارة الداخلية، بل ان الأدهى والأمر ان هذه المؤسسة الصحفية وكاتبها لم يقدموا اعتذارهم عن التهم التي تضمنتها صحيفتهم، لكنهم زادوا الطينة بله بنشر موضوع آخر وتحريفه بطريقة مشينة، استوجبت الرد لكشف واقع هذه الصحيفة أمام الرأي العام.

توجيهات

بسم الله الرحمن الرحيم
(وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

١

الى جميع الدوائر العدلية ..

● بهدف الارتقاء بأداء وزارة العدل وتقديم افضل الخدمات للمواطنين الكرام وللحفاظ على حقوقهم ادعوا لتضافر الجهود والتعاون الجاد في اداء مهامكم والالتزام بتطبيق التوجيهات الصادرة من قبلنا وفق ما ياتي :

١-محاربة الفساد والمفسدين اينما وجدوا في الدوائر العدلية.

٢- الاسراع بانجاز معاملات وعدم تاخيرها واحترام السقوف الزمنية المحددة لهذا الغرض

٣- تهيئة مكان لائق ومناسب لاستقبال المواطنين وتجهيزه بوسائل الراحة

٤-منع دخول السلاح الى دوائر هذه الوزارة ومديرتها كافة بغض النظر عن الجهة الحائزة لذلك السلاح

٥-التاكيد على وضع المواطنين باجات تعريفية اثناء الدوام الرسمي

٦- الالتزام باوقات الدوام الرسمي وعدم الخروج الا باذن المسؤول المباشر للموظف

٧-وزير العدل لن يتوانى عن محاسبة كل من يثبت ادانته بقضايا الفساد الاداري والمالي (الابتزاز والرشوة) مهما كانت درجته الوظيفية .

٨- على المدراء العامين ورؤساء المديريات الفرعية في هذه الوزارة بتطبيق التوجيهات وبعكسه سوف يتحمل المخال التبعات القانونية المترتبه على ذلك وفقا لاحكام قانون انضباط موظفي الدولة والقطاع العام المرقم(١٤) لسنة ١٩٩١ المعدل

٢

● بهدف التواصل مع موظفي الوزارة والاطلاع على ابرز المشاكل والمعوقات التي تواجههم في العمل واستحقاقاتهم الوظيفية نوجه جميع الموظفين بتقديم شكاواهم عبر صناديق شكاوى الموظفين الموزعة في اروقة الوزارة وسيتم الاطلاع عليها شخصيا من قبلنا .

وزير العدل
د.حيدر الزاملي

العدل والمجتمع
مصور فوتغراف: امجد الحكيم
مصور فوتغراف: فراس المهداوي
محرر: ثائر الجبوري
محرر: عدنان الكعبي
محرر: احمد عبد الكريم
محرر: مصطفى وليد
الطباعة والاخراج الفني: شركة الانس للطباعة والنشر
العدل والمجتمع/ WWW.faecbook
WWW.moj..gov.iq
قسم شؤون المواطنين 07702919261 — 07810622836
shakawe@moj.gov.iq
citizens_mog@yahoo.com
توزع مجاناً